108 سلسلة محاضرات الإمارات

التحديات ذات الجذور التاريخية التي تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة

د. فاطمة الصايغ



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

بسم الله الرحمن الرحيم

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي والقضايا الدولية المعاصرة عموماً.

من هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار «سلسلة محاضرات الإمارات» التي تتناول المحاضرات، والندوات، وورش العمل المتخصصة التي يعقدها المركز ضمن سلسلة الفعاليات العلمية التي ينظمها على مدار العام، ويدعو إليها كبار الباحثين والأكاديميين والخبراء؛ بهدف الاستفادة من خبراتهم، والاطلاع على تحليلاتهم الموضوعية المتضمنة دراسة قضايا الساعة ومعالجتها. وتهدف هذه السلسلة إلى تعميم الفائدة، وإثراء الحوار البنّاء والبحث الجاد، والارتقاء بالقارئ المهتم أينما كان.

سلسلة محاضرات الإمارات

- 108 -

التحديات ذات الجذور التاريخية التي تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة

د. فاطمة الصايغ



تصدر عن

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى المحاضرة لا يعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

ألقيت هذه المحاضرة يوم الاثنين الموافق 11 أيلول/ سبتمبر 2006

الطبعة الأولى 2007

ISSN 1682-122X

ISBN 9948-00-895-2

توجه جميع المراسلات إلى رئيسة التحرير على العنوان التالي:

سلسلة محاضرات الإمارات ـ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567

أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044541-9712+

فاكس: 4044542-9712+

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

مقدمة

منذ أن نشأت دولة الإمارات العربية المتحدة وظهرت على خريطة العالم السياسية وحتى الوقت الراهن، وهي تواجه سلسلة صعبة وخطرة من التحديات. ومما زاد هذه التحديات صعوبة أن بعضها يضرب بجذوره في عمق مجتمع الإمارات، ويرمي بتأثيراته على جوانب الحياة المختلفة في الدولة. وقد أثبتت المعطيات التاريخية ومجريات الأحداث الراهنة أن هذه التحديات يمكن أن تقوض استقرار المنطقة إن لم يتم مواجهتها بحكمة وإرادة؛ إذ إن التغلب عليها أصبح ضرورة قصوى لكي تتخطى المنطقة بأسرها امتحان الاستقرار السياسي، ومن ثم امتحان التنمية المستدامة الصعب.

وهذه التحديات -التي يمكن تلخيصها في أربعة- هي: التحديات السياسية، والتحديات الاجتماعية، والتحديات السكانية أو الديمغرافية، والتحديات الحضارية. وتمثل هذه التحديات عقبة في طريق استقرار المنطقة والتخطيط المستقبلي السليم والتنمية المستدامة. وعلى الرغم من الارتباط الظاهري بين قيام الاتحاد وبدء حركة التنمية فيه وبين ظهور هذه التحديات، فإن جذور بعضها ترجع إلى عقود تاريخية مضت وتاريخ مجتمعي سابق على قيام الاتحاد، وهو الأمر الذي يضخم من خطورة هذه التحديات، ويجعل البحث عن حلول لها عملية شاقة ومتعبة.

هذه الدراسة تهدف إلى إلقاء الضوء على التحديات الراهنة ذات الجذور التاريخية التي تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة. فعلى الرغم من أن التحديات التي تواجه دولة الإمارات عديدة ومتنوعة، فإن هذه الدراسة

سوف تلقي الضوء فقط على تلك التي لها جذور غائرة في الماضي. وبالإضافة إلى ما سبق، تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التأثيرات الجانبية لهذه التحديات والتي لاتزال ترمي بظلالها الكثيفة على مختلف جوانب الحياة في دولة الإمارات العربية المتحدة وعلى حركة تشكيل التاريخ والمجتمع. وسوف تختتم هذه الدراسة بتقديم بعض الحلول التي من خلال توظيفها يمكن للدولة أن تتلافى السلبيات الخطيرة التي تفرزها هذه التحديات.

فعلى الصعيد السياسي واجهت دولة الإمارات العربية المتحدة، ومنذ اليوم الأول لإعلانها، تحديات سياسية كبيرة داخلية وخارجية؛ تمثلت الأولى في ترسيخ فكرة الدولة الاتحادية وتكريس الولاء لها بين أفراد المجتمع عوضاً عن القبيلة أو الإمارة، فضلاً عن التنمية المتوازنة بين الإمارات السبع. وتمثلت التحديات الخارجية في الاعتراف بالكيان الاتحادي على المستوى الإقليمي والعربي والدولي، ودرء الخطر الإيراني الذي تمثل في احتلال جزر الإمارات الثلاث: أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى.

فأما الشق الأول من التحديات الداخلية التي واجهتها وتواجهها دولة الإمارات العربية المتحدة فهو نتاج طبيعي لمجتمع ينتقل من شكل سياسي إلى آخر، ومن نظام القبيلة إلى نظام الدولة العصرية، ومن سلطة الفرد إلى سلطة المجتمع، بكل ما ارتبط بهذا الانتقال من صعوبات وتحديات؛ ولذلك فهي تعتبر نتاجاً أميناً للظروف السياسية والاجتماعية التي كانت سائدة في الإمارات قبل قيام الاتحاد.

وأما جذور الشق الثاني من هذا التحدي فترجع إلى القرون الماضية، وبالتحديد منتصف القرن الثامن عشر، عندما كان الخليج والجزيرة العربية

يموجان بالتغيرات السياسية. فلا يمكن، مثلاً، أن ننظر إلى ما كان يحدث في منطقة الإمارات آنذاك بمعزل عما كان يحدث في دول الجوار كالمملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان. من ناحية أخرى، فقد كان للعلاقات التاريخية السائدة بين الإمارات والساحل الفارسي للخليج دور مؤثر في ترسيم مجرى العلاقات لاحقاً بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران؛ فقد نجح القواسم في القرن الثامن عشر في مد نفوذهم على الساحل الشرقي للخليج من خلال الأسطول البحري الضخم الذي استطاعوا تكوينه، وعبر ذلك النفوذ السياسي الكبير الذي مارسوه على القبائل التي تقطن الساحل الجنوبي لفارس والمطل على الخليج العربي والذي نجحوا من خلاله في تكوين إمبراطورية قاسمية كبرى استطاعت مد نفوذها على مياه الخليج العربي والسيطرة – بالتقاسم مع الإمبراطورية العُمانية – على كافة الجزر الموجودة في مياه الخليج دون منازع. ولكن بعد سقوط الدولة القاجارية في فارس وظهور نظام رضا شاه، والذي انتهج حكماً قائماً على تكريس هيمنة الدولة الفارسية على كامل أراضيها ومد نفوذها إلى الخارج، بدأت قضية السيادة العربية على الجزر تأخذ بعداً سياسياً وقومياً بالنسبة لإيران، وبعداً أمنياً بالنسبة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة.

أما التحديات الاجتماعية فعلى الرغم من أن البعض يحاول التقليل من شأنها وتأثيرها المجتمعي، على اعتبار أنها الضريبة التي لا بد لأي مجتمع أن يدفعها نظير الاستقرار الاقتصادي، فإن إفرازاتها الاجتماعية والحضارية بعيدة المدى وكبيرة بحجم النمو الذي تحققه هذه الدولة سنوياً. فدولة الإمارات العربية المتحدة التي استطاعت في بداياتها تجاوز تحديات حقيقية

كالاعتماد على مصدر وحيد للدخل هو النفط، واستطاعت تنويع مصادر دخلها، وجدت نفسها في مواجهة واقع اجتماعي مر؛ فقد أفرزت الطفرة الاقتصادية السريعة في دولة الإمارات تحديات أهمها الاختلال القيمي، والتنمية غير المتوازية بين الإمارات السبع، والبطالة بين المواطنين، والهجرة الخارجية غير المتوازنة والتي تهدد الهوية الوطنية والثقافية بالإغراق، كما أفرزت العديد من الأمراض والأوبئة الاجتماعية التي ظهرت نتيجة تواجد هذا العدد الهائل من العمالة الذكورية في بقعة صغيرة من الأرض.

من ناحيتها تشكل التحديات السكانية أو الديمغرافية كمشكلة الخلل في التركيبة السكانية ومشكلة العمالة الوافدة هماً من هموم التنمية المجتمعية الحديثة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد ظلت الجهود الرسمية لإيجاد حلول ناجعة لهذه المشكلات قاصرة حتى يومنا هذا؛ وذلك لأن الحلول المقدمة ظلت تلامس السطح دون أن تتعمق في الجذور. إن عدم الإدراك بأن جذور هذه المشكلات مرتبطة أصلاً بعملية البناء التاريخي للإمارات إبان السيطرة البريطانية والتواجد الكبير للجاليات الآسيوية في منطقة الإمارات منذ ذلك التاريخ وحتى يومنا هذا يجعل من كافة الحلول المقدمة حلولاً سطحية لا تلامس الواقع التاريخي ولا الحالي للدولة.

وأخيراً تأتي التحديات الحضارية لتشكّل تحدياً أساسياً في زمن تعاني فيه معظم دول العالم الثالث من تهديد واضح من قبل العولمة الشرسة والاستعمار الثقافي والتغريب والتهديد المتعمد للهويات والثقافات المحلية واللغات الوطنية. وإذا كانت معاناة دول العالم الثالث كبيرة فمعاناة مجتمع الإمارات هائلة، ولكن الغريب أن هذه المعاناة لم تكن وليدة يومنا هذا، فقد أدركت

قيادات هذه المنطقة هذا التحدي منذ زمن طويل. فالمعطيات التاريخية تـروي لنا أن مجلس حكام الساحل والمشكَّل في بداية الخمسينيات ناقش أمر الهجـرة غير المشروعة والهوية الوطنية قبل ما يزيد على نصف قرن من الزمان. ولكـن عدم قدرة هذه القيادات عـلى عمـل شيء آنـذاك أخـر حـل المـشكلة والتـي تفاقمت في العقدين الأخيرين من القرن العشرين لتكون أحد أهم التحديات التي تواجهها دولة الإمارات العربية المتحدة. وعلى الرغم مـن الجهـود التـي تبذلها الدولة في الحفاظ على هوية عربية إسلامية فإن هذا التحدي، والمـرتبط أصلاً بالتحديات الأخرى، يظل عاملاً أساسياً في ذلك الهاجس الذي يسكن القلوب من موجة تغريب حادة تقضي على الهوية الوطنية.

وبما أن دولة الإمارات العربية المتحـدة، ومنـذ تأسيـسها، قـد وضـعت لنفسها عدداً من الأهداف الكبيرة والغايـات المجتمعيـة العاليـة، فإنـه لا بـد ولكي تتحقق تلك الأهداف والغايات، أن يواجه المجتمـع هـذه التحـديات بكل عزم وإصرار، مع الأخذ في الاعتبار جـذور بعـضها التاريخيـة والممتـدة بعمق في مجتمع الإمارات، وحداثة البعض الآخـر بحكـم ارتباطـه بمجتمـع الاتحاد والحداثة. إن التخطيط السليم وبناء الاسـتراتيجيات الوطنيـة الجيـدة وتكاتف الجهود الرسمية والشعبية كفيل بالتغلب عـلى جميـع العقبـات التـي تواجه خطط التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة. لقـد تغلـب إنسان هذه المنطقة في الماضي على تحديات تاريخية بالغـة التـأثير والعمـق، ولم يكن يمتلك من الثروات والعلم المقدار الذي يمتلكه اليـوم، فـلا خـوف إذاً على إنسان الإمـارات اليـوم، وهـو يمتلـك المـال والعلـم والرؤيـة الـصائبة والإرادة الصلبة التي ورثها عـن أجـداده. إن هـذه المـؤهلات هـي وحـدها

الكفيلة بجعل إنسان هذه الدولة قادراً على اجتياز كافة العقبات وتحدي جميع المستحيلات.

وعلى الرغم من أن قيام الاتحاد وذلك النجاح السياسي الذي استطاع تحقيقه في زمن قياسي بسيط من عمر الزمن قد زاد من عبء الدولة في التصدي لتلك التحديات في محاولة لاستئصالها من جذورها، فإن الاتحاد قد برهن في العقدين الأول والثاني من عمره على وجود رغبة رسمية وشعبية أكيدة في التصدي لكل المعوقات التي تعوق استمرارية الكيان الاتحادي. لقد كانت المخاوف المحلية على الاتحاد آنذاك كبيرة، وهذا ما جعل التحديات الأخرى في تلك الفترة تبدو كأنها تستحوذ اهتماماً أقل. ولكن ما إن استقرت ركائز الاتحاد حتى ظهرت تلك الرغبة الأكيدة في حماية جميع منجزات الاتحاد والحفاظ عليها سليمة.

أولاً: التحديات السياسية

أ. التحديات السياسية الداخلية

كان أول تحدٍ سياسي تواجهه الدولة والمجتمع في بداية تأسيس الاتحاد هو ترسيخ الكيان الاتحادي وتعزيز الولاء والانتماء للاتحاد بدلاً من الانتماء والولاء للقبيلة أو الإمارة؛ فلم يكن سهلاً على مجتمع حديث العهد بالتنمية السياسية أن يتقبل فكرة جديدة كفكرة وجود دولة فيدرالية أو قومية عوضاً عن القبيلة وسلطة شيخ القبيلة اللذين لم يعرف سواهما في تاريخه. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الخوف من التغيير ومن الجديد كاد يكون عقبة كأداء تعوق قيام الكيان الاتحادي. لذا اعتبر الكثير من المحللين السياسيين

أن هذا التحدي كان أصعب التحديات الداخلية التي واجهها الكيان الاتحادي عند إنشائه.

وقد بدأت هذه المخاوف واضحة وحقيقية خلال الأعوام الخمسة الأولى من عمر الاتحاد؛ فقد ظهرت قضايا سياسية عدة كادت تقوض أحلام بناة الاتحاد ورواده الأوائل وتطيح بالكيان الاتحادي برمته. ولكن حكمة القيادات السياسية في الإمارات، والإرادة الصلبة للشعب الإماراتي، وتلك السياسة البدوية الحكيمة التي اتبعها مؤسس الاتحاد، المغفور له الشيخ زايد ابن سلطان آل نهيان، لعبت دوراً مهماً في تلافي ذلك الخطر المحدق بالإمارات. بالإضافة إلى ذلك فقد أدركت القيادات السياسية في الإمارات آنذاك أنه يجب عليها وضع المصلحة العليا للإمارات فوق أي اعتبارات أخرى، كما أثبت شعب الإمارات نضجاً في مواجهة أول تحدٍ حقيقي يواجهه.

ولكن الفضل الأكبر في تثبيت ركائز الاتحاد يعود إلى حكمة الشيخ زايد ابن سلطان آل نهيان وحسن إدارته لدفة الأمور والمرونة الدبلوماسية التي مارسها. فقد أثبتت المعطيات التاريخية أن سياسة الشيخ زايد القائمة على التوزيع العادل للثروة والنظر للإمارات جميعاً بعين واحدة، كان لها الدور الأكبر في إزالة الحواجز النفسية والاجتماعية التي تحول دون ظهور مفهوم جديد للمواطنة. فسياسة اليد المفتوحة القائمة على العطاء اللامحدود، والسياسة الأبوية القائمة على النظر إلى جميع الإمارات سواسية ودون أي تمييز، والنظر للاتحاد على أنه اتحاد عطاء لا أخذ، وسياسة الحرص على عدم الذوبان التام للشخصية الفردية لكل إمارة في الكيان الاتحادي، جميعها سياسات ساهمت في تخطي الاتحاد أول عقباته الداخلية، لينهض قوياً متماسكاً.

لقد كانت مشكلة تعزيز الولاء للاتحاد من أهم التحديات، ولكنها لم تكن آخرها. فقد واجه الاتحاد، ككيان سياسي موحد، تحديات أخرى حقيقية متمثلة في الميزانية الاتحادية وطغيان الصفة المحلية على الفيدرالية وغيرها من المشكلات التي قد يواجهها أي اتحاد مماثل. لقد كان بإمكان بعض هذه التحديات أن تقوض دعائم الاتحاد وتعيده إلى نقطة البداية ولكن القيادة السياسية والإرادة الشعبية اجتمعتا معاً لكي تعملا يداً واحدةً لتثبت للجميع بأن الاتحاد قائم ومستمر. وما إن حل العقد الثالث من عمر الاتحاد حتى ترسخت دعائمه وأثبت قدرته الفائقة ليس فقط على البقاء، ولكن على أن يكون أنجح تجربة وحدوية في العالم العربي المعاصر.

لقد حظي الاتحاد بقيادة سياسية أثبتت مرونة فائقة في التعامل مع متطلبات المرحلة التاريخية، كما حظي بقيادة سياسية تعاملت بحكمة مع متطلبات تلك المرحلة الحرجة من تاريخ الخليج والذي كان قد شهد حتى تلك الفترة حربين رئيسيتين (الحرب العراقية/ الإيرانية وغزو الكويت) أثرتا في بنية منطقة الخليج سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. وتعاملت القيادة السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة مع هذه الأحداث وتأثيراتها بحكمة نأت بالإمارات عن الدخول في صراعات إقليمية بينما حافظت على الدور المهم الذي تقوم به عربياً وإقليمياً.

وعلى الرغم من الاستقرار السياسي الكبير الذي حققه الاتحاد إلا أن القرن الحادي والعشرين قد حمل معه بعض المنغصات؛ فدولة الإمارات، كبقية دول الخليج الأخرى، قد مرت في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول 2001 بمرحلة مفصلية من تاريخها المعاصر تركت بصمة قوية

على المجتمع.[1] وكما جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر كضربة مفاجئة للولايات المتحدة الأمريكية، جاء الضغط على دول الخليج عامة ودولة الإمارات العربية المتحدة خاصة مفاجئاً لها. فقد تعرضت دولة الإمارات العربية المتحدة، كبقية دول الخليج إلى ضغوط لحثها على القيام ببعض الإصلاحات الداخلية التي تستهدف إعادة ترتيب بيتها الداخلي، كما تشمل الإصلاحات هذه مناهج التعليم، والأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والتي اعتبرها الغرب "غير مواكبة لروح العصر"، هذا بالإضافة إلى إعادة تشكيل الوعي السياسي أو ما يعرف بإدخال الديمقراطية وحرية التعبير وحقوق الإنسان.

لاقت دعوة الإصلاحات هذه صدى داخلياً بين مؤيد ومعارض؛ فبينما عارضها البعض باعتبارها تدخلاً سافراً في شؤون الآخرين، أيدها البعض الآخر باعتبار أنها مراجعة للذات وتقويم للأداء الاقتصادي والإداري. والمثير للانتباه أن الإمارات ودبي بالتحديد، قد شهدت في فترة الثلاثينيات حركة إصلاحية مبعثها جماعة من المثقفين والتجار الذين طالبوا ببعض الإصلاحات الداخلية في أول حركة إصلاحية سمتها الحكومة البريطانية "أول حركة ديمقراطية في تاريخ الإمارات".[2]

وعلى الرغم من تجذُّر الفكر الإصلاحي في المنطقة، كونه لم يكن جديداً، فإن الدعوة الخارجية الجديدة للإصلاح جاءت كصدمة. فلو نظرنا إلى طبيعة الإصلاحات المطلوبة لوجدنا أنها تتراوح ما بين إصلاحات اقتصادية وتعليمية وسياسية، بعضها ضرورة ملحة وبعضها ترف لا يستطيع مجتمع الإمارات ولا مجتمعات الخليج الأخرى في الوقت الراهن تحمل نتائجه. فبينما

يعد إصلاح النظام التعليمي، مثلاً، ضرورة ملحة تتطلبها الأوضاع الاقتصادية وسوق العمل، ينظر إلى الإصلاحات الأخرى بأنها متسرعة ولا تلبي الغايات الوطنية. وبينما لاقت الدعوة لإصلاح التعليم هوى لدى البعض، ذلك لأن مخرجات النظام التعليمي الحالي في اعتقاد هذه الفئة، مازالت قاصرة عن استيعاب متطلبات العصر وأدت إلى ظهور مشكلات عديدة كالبطالة والتطرف وغيرها، فإن الإصلاحات المجتمعية الأخرى لاقت رفضاً منهم. هذا النقاش الجاري دل على جو الحرية النسبية الذي أصبحت مجتمعات الخليج تعرفه مؤخراً.

من ناحية ثانية وجد مجتمع الإمارات نفسه، كبقية مجتمعات الخليج، مطالباً بإدخال إصلاحات جذرية على نظامه الاجتماعي المنغلق على ذاته. فلم تعد مجتمعات الخليج تلك المجتمعات البدوية التي تعيش في الصحراء منعزلة عن محيطها الاجتماعي، كما لم تعد مجتمعات رفاهية ومصدرة للنفط بل أصبح الخليج اليوم قوة فاعلة في الاقتصاد العالمي يخضع للمؤثرات نفسها التي تخضع لها الأسواق العالمية. وبينما شهدت مجتمعات الخليج تطورات اقتصادية هائلة ومواكبة للعصر ظلت الأوضاع الاجتماعية غير قادرة على مجاراة الواقع الاقتصادي أو متطلبات العولمة الشرسة. وهنا بدأ النظام الاجتماعي الخليجي يرزح تحت عدة أعباء أهمها عدم قدرته على خلق مفهوم جديد للمواطنة قادر على التكيف مع متطلبات الواقع الاقتصادي والواقع العالمي. بالإضافة إلى ذلك فقد أثبت النظام الاجتماعي في الخليج عامة وفي دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل خاص عدم القدرة على مواءمة المتغيرات الديمغرافية الحاصلة سواء في محيطه الخليجي أو في المحيط العالمي.

سياسياً، تقف الديمقراطية وحقوق الإنسان والمشاركة السياسية والشفافية والمحاسبة على قائمة أولويات هذا الإصلاح. فبدون الاهتمام بهذه الأساسيات التي تهم المواطن وتحفزه على المشاركة بفاعلية في المجتمع لن يكون للإصلاحات السابقة أي جدوى. كما أن عدم الاهتمام بالتنمية السياسية وعدم إفساح المجال للمواطن بالقيام بدور مهم في صنع القرار لا يخدم مجتمع الإمارات على المدى الطويل. ومن هنا جاءت دعوة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة في خطابه بمناسبة الذكرى الرابعة والثلاثين لقيام الدولة، بتفعيل دور المجلس الوطني الاتحادي عن طريق تنظيم انتخابات برلمانية جزئية تتم في كانون الأول/ ديسمبر 2006، لتمكين المواطن من المشاركة الفاعلة وتهدف إلى تمتين المسيرة الاتحادية وزيادة التماسك الوطني.[3]

من جانب آخر فلن يكون للإصلاح جدوى ما لم يلامس جوهر الإنسان الإماراتي والخليجي ويخلق منه مواطناً مهيأً للتكيف مع متطلبات المرحلة القادمة؛ فمجتمعات الخليج لن تبقى إلى الأبد مجتمعات رفاهية قادرة على خدمة المواطن من المهد إلى اللحد، بل عليها دور مهم وهو البدء في تهيئة المواطن لدور ما بعد النفط. لذا تحتاج دولة الإمارات العربية المتحدة ودول الخليج الأخرى لوقفة صريحة مع ذاتها وشعوبها لتدرس ماهية الإصلاحات المطلوبة ومدى ملاءمتها لواقع مجتمعاتها. إن هذه المواجهة مع النفس، وليس مع الغرب، هي التي سوف تقي مجتمعات الخليج جميعها من الأخطار وتقودها إلى طريق التنمية المجتمعية السليمة.

ب. التحديات السياسية الخارجية

على الرغم من أن التحديات السياسية الخارجية كانت تشكل عقبة كبرى في وجه استقرار الكيان الاتحادي عند نشوئه، فإن هذا التحدي لم يعد بالضخامة نفسها في الوقت الراهن. فقد أثبت الكيان الاتحادي قدرته على الثبات في الداخل وحل القضايا الاتحادية المعلقة بين الأعضاء، واكتسب الاتحاد بذلك ثقة بقدرته على التصدي للقضايا الخارجية. وما عدا قضية الجزر التي ظلت تراوح مكانها منذ تشرين الثاني/ نوفمبر 1971 وحتى الوقت الراهن، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة أثبتت قدرتها على معالجة القضايا الحدودية مع جيرانها: المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان، معالجة حكيمة تكفل الاستقرار السياسي لها وللمنطقة بأسرها.

تعتبر قضية الجزر الثلاث المحتلة أحد أهم التحديات الخارجية التي تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة منذ نشأتها وحتى الوقت الراهن. فالقضية قد دخلت عقدها الرابع دون أن تلوح في الأفق بارقة أمل في حل يرضي الطرفين. وبينما أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة في أكثر من مناسبة تمسكها بجزرها المحتلة، أعلنت إيران عدم استعدادها للتفاوض حول قضية الجزر والتي تعتبرها جزءاً من أراضيها وتعبيراً عن سيادتها القومية. وعلى الرغم من قيام الكثير من الدول العربية والصديقة بحثّ الجمهورية الإسلامية الإيرانية على التفاوض، وذلك لأن المفاوضات هي الحل الأمثل لإيجاد تسوية لقضية الجزر، فإن الرفض الإيراني المستمر يحول حتى الآن دون التوصل إلى حل عادل يحفظ لدولة الإمارات العربية المتحدة حقوقها.

ترجع جذور الأطماع الإيرانية في الجزر العربية إلى القرن الثامن عشر عندما تمكن القواسم من بسط سيطرتهم على سواحل الخليج العربي الجنوبية بشطريها الشرقي والغربي. فلم يكن التواجد العربي على هذه السواحل جديداً. فقد اعتاد عرب الساحل العربي على إيجاد إمارات عربية خاصة بهم ممتدة على طول الساحل الشرقي للخليج اعتباراً من إمارة بني كعب الواقعة في منطقة المحمرة (عربستان) إلى إمارة بوشهر والتي كان يحكمها أتباع الشيخ ناصر آل مذكور الذين يعرفون في التاريخ باسم "النصور"، وكذلك عرب بندر ريق، ثم تلاها سلسلة من المشيخات لقبائل عربية مختلفة سكنت على طول الساحل إلى مدينة لنجة العاصمة القاسمية هناك والتي تقع مقابل إمارة رأس الخيمة تقريباً.

وقد اعتاد الناس على تسمية العرب الذين يسكنون تلك الجهات باسم "الهولة" والمقصود بها "الحولة" وهم العرب الذين تحولوا من بر العرب إلى بر فارس. وقد شهدت العلاقات الفارسية – العربية فترات طويلة من المد والجزر. فكما تمكن العرب من احتلال أراض كثيرة في الساحل الفارسي، فإن فارس، وفي فترات من تاريخها، قد تمكنت وبمساعدة أجنبية من احتلال البحرين قبل أن يتلاشى وجودها هناك. لكن المؤكد أن فارس، خلال تاريخها الطويل، لم يكن لها سلطة دائمة على المقاطعات العربية الواقعة في سواحلها، اللهم إلا ما حدث بعد الحرب العالمية الأولى يوم أن تولى رضا شاه عرش فارس فأزال ملك العرب بالكامل من الساحل الشرقي للخليج العربي.

يعود نفوذ القواسم على لنجة وما جاورها من مناطق ومدن إلى عام 1736 عندما تولى الحكم في فارس نادر شاه الإفشاري.[4] كانت لهذا الرجل

أطماع توسعية، فبنى أسطولاً كبيراً سلم جزءاً من قيادته إلى ضباط عرب. غير أن سوء إدارته وتمييزه ما بين الضباط العرب والفرس في الرتب والمزايا، أدى إلى حدوث تمرد داخل الأسطول. وفي عام 1747 اغتيل هذا الشاه فعمت الفوضى أوساط قواته المسلحة، وقام الضباط العرب بمهاجمة بلدة "باسيدو" في جزيرة قشم وهي من الموانئ المهمة حيث قيادة الأسطول، ثم أخذوا سفنهم وتوجهوا إلى بلدة خورفكان على الساحل العربي، وما لبثوا أن أجروا اتصالات مع الشيخ رحمة بن مطر القاسمي حاكم إمارة رأس الخيمة طالبين مساعدته في احتلال بعض مناطق الساحل الجنوبي لفارس؛ فوافق الشيخ على مساعدتهم واتجهت القوات المشتركة إلى هناك وتمكنت من مد نفوذها على المناطق المجاورة لبلدة لنجة، وهكذا تحكموا في بلدتي "لارك" و"لافت". وقوي نفوذ القواسم هناك وبسطوا سلطاتهم على جزيرة أبوموسى وجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى وبعض الجزر الأخرى المحيطة بها. وبقيت الأوضاع هادئة هناك ولم يتأثر فيها نفوذ القواسم حتى بعد قدوم الإنجليز إلى المنطقة وخلاله إلى أن حل الضعف والفتور في القوى العربية في الساحل وفي الجزر، وقد مر ذلك بفترات ومراحل منذ سقوط لنجة حتى وقتنا الراهن.

بدأت مشكلة الصراع العربي– الفارسي كما ذكرنا بسقوط مدينة لنجة. فقد وصلت السلطة إلى نسل الشيخ قضيب الأول، ثم بدأت تدخلات الحكومة الفارسية لبسط نفوذها، وكانت في أشدها في عام 1887 عندما قررت الحكومة الفارسية إنهاء سلطة القواسم فأوعزت إلى القائد أحمد خان الموجود في بوشهر أن يهاجم البلدة ويعتقل حاكمها.

وفي 11 أيلول/ سبتمبر 1887 تمت مهاجمة البلدة وسقط الحاكم الشيخ قضيب بن راشد أسيراً حيث أرسل مخفوراً إلى طهران، وقامت الحكومة الفارسية بتعيين الشيخ محمد بن خليفة القاسمي حاكماً ظناً منها أنه سوف يسير حسب التوجيهات الفارسية. وعززت فارس قبضتها بإقامة معسكر للجنود الفرس فيها.[5] غير أن الشيخ محمد بن خليفة لم يرضخ طويلاً للسلطة الفارسية، إذ قام في عام 1898 بهجوم على المعسكر الفارسي وطرد الحامية الموجودة فيه وأعلن استقلاله عن السلطة الفارسية. وقد أنعش ذلك النصر القواسم فالتحقت أعداد منهم لمؤازرة الشيخ محمد، إلا أن الحكومة الفارسية لم تسكت على ذلك النصر القاسمي، إذ سرعان ما جهزت حملة عسكرية بقيادة أحمد خان توجهت نحو لنجة على ظهر السفن. وفي 2 آذار/ مارس 1899 وقعت معركة بين الطرفين استمرت حتى 5 آذار/ مارس، انهارت بعدها مقاومة القواسم، فاكتسح الجنود الفرس بلدة لنجة ورفعوا أعلامهم عليها وأجبروا الشيخ محمد على مغادرتها. وبذلك سقطت لنجة القاسمية بيد فارس ولم تقم للقواسم فيها قائمة بعد ذلك.

سدد سقوط لنجة ضربة قاصمة للقواسم الذين فقدوا ليس فقط عاصمتهم على الساحل الفارسي للخليج بل فقدوا أيضاً ميناءً مهماً ومركزاً تجارياً وموئلاً لسفنهم البحرية. فلا غرو أن تتأثر قوة القواسم بهذا السقوط سياسياً وعسكرياً واقتصادياً. فإلى جوار لنجة كانت هناك جزيرة "صري" التابعة سياسياً لقواسم لنجة. فلما تم الاجتياح الأول للنجة عام 1887 دخلت القوات الفارسية إلى هذه الجزيرة واحتلتها أيضاً ورفعت علمها عليها. ولم يهتم الفرس باعتراضات حاكم الجزيرة ولا سكانها العرب. وكذلك لم يهتموا باعتراض حاكم الشارقة. وعندما حاول الإنجليز التدخل

في الأمر لم يفلحوا في ذلك لأن فارس أصرت على ذلك الاحتلال، وبقي الأمر كذلك حتى عام 1903 عندما رضخ الإنجليز لضغط فارس فأقروا بتبعية صري لفارس مقابل تخلي فارس عن مطالبها في الجزر الثلاث: أبوموسى، وطنب الكبرى وطنب الصغرى، والتعهد بعدم السماح لأي دولة أجنبية باتخاذها قاعدة تهدد الإنجليز.

ولكن سقوط قاعدة قاسمية أخرى في يد الفرس لم يوقف شهية الأطماع الفارسية الراغبة في التوسع وتكريس نفوذها وهيمنتها البحرية على حساب قوة القواسم. ومما ساهم في قوة الفرس بناؤهم أسطولاً بحرياً قوياً بمساعدة خبرات بلجيكية وإيطالية. لذا فسرعان ما استخدمت فارس قوتها الجديدة المكتسبة ضد القواسم وهيمنتهم على مياه الخليج. وكان الهدف التالي بعد ذلك هو جزيرة "هنجام"، تلك الجزيرة الاستراتيجية التي تقع في مدخل الخليج العربي وتستخدمها السفن كمحطة للتزود بالفحم.

تقع جزيرة "هنجام" مقابل السواحل الجنوبية لجزيرة "قشم" أو "الجسم" كما تسمى محلياً وفيها جالية كبيرة من العرب خاصة من البوفلاسة وهم بطن من بطون البني ياس. وكانت الجزيرة تعود أصلاً إلى سلطنة عُمان، غير أن انتقال البوفلاسة إليها منذ عام 1826 قوى مركزهم هناك وارتبطوا بأولاد عمومتهم حكام دبي. وفي عام 1856 كان الشيخ عبيد بن جمعة آل مكتوم في خلاف مع ابن عمه وصهره الشيخ حشر بن مكتوم فأخذ الشيخ عبيد عائلته وأقام في طنب الكبرى، لكن نقص المياه العذبة دفع به إلى الانتقال إلى هنجام.[6] وفي حوالي عام 1900 كان حاكم الجزيرة الشيخ أحمد بن عبيد بن سعيد الفلاسي يحكم بحماية الشيخ مكتوم بن حشر، حاكم دبي. وكانت التبعية سياسية وقبلية بحكم روابط الدم والنسب.

ظلت التبعية السياسية بين حكام دبي وحاكم هنجام سلسة وطبيعية حتى أوائل عام 1928 عندما حاولت فارس قلب المعادلة لصالحها. فقد حاولت سلطات الجمارك الفارسية جباية الضرائب من أهالي هنجام فوقع صدام بين الطرفين قتل فيه مدير الجمارك الفارسي. فاستغل الفرس هذه الحادثة لتدبير هجوم مفتعل على هنجام مستغلين غياب شيخ هنجام الذي سافر إلى مكة لأداء فريضة الحج، فاستغلت فارس غيابه وأرسلت سفينة حربية رست في الجزيرة، وكان أول ما فعلته أنها سلبت أحمال سفينة عربية موجودة هناك، ثم قامت بأسر سفينة عربية أخرى بها نساء وأطفال وسحبتها إلى لنجة. وعندما وصلت الأخبار إلى دبي حدث هياج كبير في المدينة وتجمع أكثر من خمسمائة رجل نيتهم مهاجمة أي سفينة فارسية في البحر. لكن الإنجليز تدخلوا في الأمر خوفاً من اتساع العمليات الحربية في البحر وما ينتج عنه من تهديد مواصلاتها البحرية، ودخلوا في مفاوضات مع الحكومة الإيرانية لم تسفر عن شيء سوى أنها أعادت الأسرى إلى دبي. وفي المقابل أحكمت إيران قبضتها على الجزيرة. وفي شهر آب/ أغسطس من ذلك العام غادر الجزيرة حاكمها الشيخ عبيد الفلاسي، حيث حل في بلدة "بخا" الواقعة في منطقة رأس مسندم في عُمان وأقام فيها، وهكذا سقطت هنجام أيضاً بيد إيران. وما إن سقطت هنجام حتى بدأت الأطماع الإيرانية في جزر أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى تتضح وتتبلور.

فمنذ أن تواجد القواسم على الساحلين العربي والفارسي في الخليج وهذه الجزر تعود إليهم، حيث تعود تبعيتها إلى الإمارة القاسمية الكبرى. وفي عهد الشيخ سلطان بن صقر الأول وزع سلطاته عليها بأن جعل جزيرة أبوموسى تعود إلى إمارة الشارقة وجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى

تعودان إلى إمارة رأس الخيمة، ويتضح ذلك من رسالة بعث بها هذا الزعيم إلى المقيم البريطاني في الخليج الكولونيل "لويس بيلي" جاء فيها:

"إن جزيرة أبو موسى تخصني، وتتبعني أيضاً جزر طنب وصير بونعير من أيام أجدادي. وإنه أمر معروف جداً منذ قديم الزمان أن جزر طنب وأبوموسى تتبعني وجزيرة صري تتبع قواسم لنجة، وهنجام تتبع السيد "ثويني"وفارور تتبع المرازيق. وإذا قمتم بالتحريات حول هذا فسوف تجدونه صحيحاً."[7]

وبعد وفاة الزعيم القاسمي وتصدع الإمارة القاسمية الكبرى ثبتت الشارقة ملكيتها على أبوموسى فيما ثبتت رأس الخيمة ملكيتها على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى. ووقفت بريطانيا خلال القرن التاسع عشر مع الشارقة ورأس الخيمة في تأكيد ملكيتهما على الجزر، وهو الأمر الذي أكد لفارس جدية الموقف البريطاني. لكن المطامع الإيرانية التي لا حدود لها في الإمارات دفعتها للقيام بتحرشات مستمرة والقيام باحتلالها والانسحاب منها عدة مرات بدءاً من عام 1906.

وبعد سقوط الدولة القاجارية في فارس وظهور نظام رضا شاه في عام 1921، والذي انتهج منهجاً سياسياً قائماً على تكريس وهيمنة الدولة الفارسية على كامل أراضيها، ومد نفوذها إلى خارج حدودها، بدأت قضية السيادة العربية على الجزر وعلى بعض مناطق الساحل الإيراني، تأخذ بعداً سياسياً وقومياً جديداً. فأصبحت قضية الجزر ليست قضية سياسية بقدر ما أصبحت قضية قومية. فمنذ توليه الحكم وحتى اندلاع الحرب العالمية الثانية اتبعت

إيران منهجاً قائماً على تكريس هيمنتها خارج حدودها. وكانت بريطانيا هي الصمام الذي وقف أمام الإطماع الإيرانية ليس حباً في العرب ولكن كرها لسياسات رضا شاه وعلاقاته مع الروس والألمان. وما إن تولى محمد رضا بهلوي عرش إيران حتى بدأ في تكريس مرحلة جديدة قائمة على الولاء للغرب ولعب دور شرطي الخليج. وأتى هذا الولاء أكله، فلم يتغاض الغرب عن الاحتلال الإيراني للجزر العربية الثلاثة، أبوموسى، وطنب الكبرى وطنب الصغرى فقط، والذي وقع في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1971، ولكن المفاوضات البريطانية التي قام بها السير وليم لوس المقيم السياسي في الخليج، في الأعوام الأربعة التي سبقت قيام الاتحاد، كشفت عن تواطؤ كبير بين بريطانيا وإيران لفرض هيمنة الأخيرة على الجزر، مخالفة بذلك شروط الاتفاقية المانعة لعام 1892 والتي بمقتضاها تقوم بريطانيا بحماية الإمارات السبع من أي عدوان خارجي مع الحفاظ على وحدة أراضيها.

وعلى الرغم من كل النداءات العربية والدولية فإن إيران قد صرحت بأن الجزر تعود ملكيتها لها بالكامل ولا يوجد تفاوض حولها. وعلى الرغم من كل الجهود التي بذلتها دولة الإمارات العربية المتحدة في المحافل الإقليمية والدولية إلا أن القضية مازالت مطروحة على بساط البحث في كافة المناسبات بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية حتى يومنا هذا. إن بقاء قضية الجزر دون حل يكدر استقرار دولة الإمارات العربية المتحدة ويعكر صفو العلاقات العربية - الإيرانية، ويسبب قلقاً متزايداً في منطقة الخليج العربي يحول دون تطبيع العلاقات العربية مع

إيران.[8] كما أنه يؤثر على قضية التسلح العسكري والنووي في المنطقة ويؤثر على السلم العالمي.

ثانياً: التحديات الاجتماعية

تحاول دولة الإمارات العربية المتحدة جاهدة منذ تكوينها إيجاد نوع من التوازن في خططها التنموية بين البناء المادي للمجتمع وبناء الإنسان لتفادي أي نوع من التضارب بين الخطط التنموية والبناء الاجتماعي. ولا ننكر أنه، وخلال العقود الأربعة الماضية من مسيرتها، بذلت دولة الإمارات جهوداً جبارة للارتقاء بالإنسان ووضعه في خططها التنموية، بحيث تترافق تلك الخطط مع التنمية البشرية المبتغاة. فمن بديهيات البرامج التنموية أن تبدأ بالإنسان لأنه لا نجاح لخطط تنموية دون تنمية بشرية تترافق وتتزامن معها. ولذا ركزت دولة الإمارات على الاهتمام بالإنسان ورعايته اجتماعياً وجسدياً ونفسياً.

من ناحية أخرى، حرصت الحكومة الاتحادية على رسم الخطط التنموية بحيث تشمل خطط التنمية صعيد الكيان الاتحادي بأكمله. وتستمد هذه الخطط جذورها من ذلك الوعي الذي كان موجوداً لدى القيادة السياسية قبل قيام الاتحاد. فقد حرصت إمارة أبوظبي منذ أن بدأت في تصدير النفط في بداية الستينيات على أن تساهم بفعالية في مساعدة الإمارات الأخرى. وما إن تم إنشاء صندوق التطوير عام 1964 حتى كانت أبوظبي من أوائل المساهمين في ذلك الصندوق (أنشأته بريطانيا بهدف منع جامعة الدول العربية من التدخل في شؤون مشيخات الساحل). وما إن تسلم الشيخ زايد بن سلطان

آل نهيان مقاليد الحكم في إمارة أبوظبي عام 1966 حتى أدرك أهمية هذا الصندوق في مساعدة الإمارات الصغيرة ورفع المعاناة عنها، وكانت نظرة الشيخ زايد قائمة على مبدأ التكافل الاجتماعي الذي يعتبر إحدى ركائز مجتمع الإمارات منذ القدم.

وبعد أن قام الاتحاد فعّل الشيخ زايد سياسة متوارثة ومستمدة جذورها من عمق المجتمع البدوي القائم على التكافل والفزعة، سياسة مستمدة من المبادئ والأعراف الاجتماعية لمجتمع عرف العوز وبالتالي تعود على السخاء والكرم عند المقدرة. ولذا، فإن أي حياد أو تغيير في أسس هذه السياسة ومبادئها سوف يؤثر سلبياً على ركائز هذا المجتمع وعلى تركيبته الاجتماعية وعلى التضامن بين أفراده. لقد كانت سياسة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان تلك مهمة جداً خاصة في المراحل الأولى من عمر الاتحاد. وقد نجحت تلك السياسة في خلق ولاء للكيان الاتحادي عوضاً عن الولاء للقبيلة أو الإمارة.

في العقدين الأول والثاني من قيام الاتحاد كان لا بد من اتباع سياسة الرفاهية حتى تضمن القيادة السياسية تمتع كافة شرائح المجتمع بالخدمات المجتمعية؛ كالتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى. ولكن سياسة الرفاهية لم تكن لتستمر إلى ما لا نهاية، وكان لابد للدولة الاتحادية أن ترمي ببعض الحمل على الحكومات المحلية، خاصة وأن دستور الاتحاد يعطي الحق لكل إمارة في رسم سياساتها الداخلية وإدارة شؤونها وإقامة المشروعات الخاصة بها. وهكذا قفز إلى السطح واقع جديد يكرس الصفة المستقلة لكل إمارة، ويكاد يطغى على الصفة الاتحادية. فالناظر إلى الإمارات في الوقت الراهن نظرة معمقة يرى واقعاً مختلفاً. فالتنمية في الإمارات الكبرى تسير

بصورة سريعة بينما لا تكاد الإمارات الصغيرة تنال نصيباً عادلاً من التنمية وتوزيع الثروة. وكان من الطبيعي أن يخلق عدم التوازن التنموي هذا واقع مواطنة لا علاقة له بطموحات بناة الاتحاد الأوائل ولا ما ترغب القيادة السياسية في تحقيقه. فقد أصبح من الطبيعي أن يشعر مواطنو الإمارات الصغيرة بغربة حضارية في الإمارات الكبرى، وكذلك بفرق في حقوق المواطنة.

من ناحية ثانية، ساهمت عوائد النفط المرتفعة وعوائد السياحة والأرباح التي تدرها المشروعات العقارية الكبرى في زيادة الشعور بالفجوة الحضارية بين الإمارات الكبرى والصغرى، كما كرس هذا الواقع الشعور بالغربة الاجتماعية بين بعض المواطنين. إن عدم التوازن التنموي هذا لا ينعكس فقط على الواقع المادي لكل إمارة، بل وعلى الشعور الاجتماعي لمواطني كل إمارة. فإحساس المواطن بأنه يعيش في عدة مجتمعات عوضاً عن مجتمع واحد يخلق عنده شعور بالدونية الحضارية، كما يؤثر على الولاء للكيان الاتحادي.

من جانب آخر، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الإمارات للاهتمام بالتنمية البشرية فإن ذلك الاهتمام لا يوازي ذلك الذي يبذل من أجل التنمية المادية. ويطرح عدم التوازن هذا سؤالاً طالما ظل يتردد على لسان أهل المنطقة: هل وقع الظلم على إنسان الإمارات في خضم ذلك التسارع للحاق بركب التنمية الذي وصل متأخراً للمنطقة؟ وليس المقصود هنا بالطبع الظلم المادي ولكن الظلم الموجه للموروث الاجتماعي والفكري والثقافي. هل يمكن في يوم ما أن تضحي الإمارات بالإنسان وبما يحيط به من موروثات اجتماعية وبيئة طبيعية في سبيل التنمية المتسارعة الخطى؟ وهل يضطر إنسان

هذه المنطقة لدفع ضريبة التنمية المادية من هويته وثقافته وأمنه المجتمعي وبيئته الفطرية التي نشأ وترعرع فيها؟

كانت الصورة النمطية السائدة عن مجتمع الإمارات في بدايات تأسيسه هي تلك التي تظهره على أنه مجتمع تقليدي محافظ لا يرحب كثيراً بالتغير الاجتماعي الجذري سواءً كان ذلك على شكل ثقافات أو أفراد جدد أو قيم مغايرة لقيمه، حتى صورت – مثلاً – قضية اكتساب جنسية الدولة بأنها كالمعجزة. فعلى الرغم من ذلك الانفتاح على العالم وذلك التجديد والحداثة فإنه كان يعتقد أن تلك القضايا تتعلق بالمظهر أكثر منها بالجوهر. فمجتمع الإمارات ظل من الناحية الاجتماعية منغلقاً على نفسه لا يرحب كثيراً بالانفتاح على الثقافات الأخرى الوافدة إليه من مجتمعات أخرى خاصة تلك التي تختلف عنه في الثقافة والدين وفي الخلفية الاجتماعية. ويعتقد أن مجتمع الإمارات قد استمد تلك الصفة من طبيعة بيئته الصحراوية السابقة والتي يشترك فيها مع مجتمعات الخليج الأخرى. فهذه المجتمعات هي مجتمعات بدوية بطيئة التقبل للوافد إليها تماماً كما كانت القبائل العربية ترفض الاعتراف بغير أفرادها وتعتز بانتماء أفرادها جميعاً إلى نسب قبلي واحد. ولذلك، فإن اندماج أفراد جدد من مجتمعات لا تحمل ثقافتهم الاجتماعية ولا خلفيتهم التاريخية أمر في غاية الصعوبة.

أما من ناحية تصور مجتمع الإمارات كما هو الحال في مجتمعات الخليج الأخرى على أنه ضد الحداثة الاجتماعية، فهذا المجتمع محافظ على الموروث الاجتماعي القديم، لا يتقبل التغير الاجتماعي بسهولة، فقدم العادات والتقاليد وبعض الموروثات الاجتماعية التي تكتسب أحياناً حد القداسة

جعل من التغيير الاجتماعي أمراً بالغ الصعوبة. ويبدو ذلك جلياً للناظر إلى مجتمعات الخليج، فعلى الرغم من دخول المدنية والتحضر إلى حياة الناس في داخل هذه المجتمعات، فإن نسبة التغير الاجتماعي والتخلي عن القيم المتوارثة بسيطة جداً ولا تقارن، مثلاً، بالتغير الاقتصادي أو المادي الحاصل. ومن هنا راجت تلك الصورة التي اعتبرت مجتمع الإمارات، كباقي مجتمعات الخليج، مجتمع محافظ وتقليدي لا يقبل إلا التغير النابع من بيئته ويفتخر بتمسكه بموروثاته القديمة. من ناحية أخرى، أصبح التغيير الاجتماعي الايجابي مطلباً ملحاً لكي يتواكب هذا التغير مع جوانب التغيير الأخرى التي لامست الحياة بكل جوانبها في الإمارات؛ ولذلك أصبح التغير الاجتماعي الايجابي تحدياً لصناع القرار، خاصة وأن عدم تبنيه يمثل تحدياً خطيراً لخطط التنمية المستدامة. فاحتياج هذا المجتمع إلى التقنية الغربية وارتباط عجلة التحديث الاقتصادي بالاجتماعي سرعان ما أفسح المجال أمام الكثير من المتغيرات الاجتماعية الجذرية.

وهكذا شهدت الإمارات في العقدين الأخيرين من القرن العشرين تغيرات جذرية طالت إنسان الإمارات وقيمه المتوارثة، والتي أصابها الكثير من التحديث. ثم جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001، لا لتكون محركاً سياسياً فحسب، بل لتكون أيضاً محركاً كبيراً للتغيير الاجتماعي. فقد أصبح التغيير الاجتماعي ضرورة ملحة لمواكبة العصر. ومن ناحية أخرى، فإن عدم مواكبة العصر تجعل من هذا المجتمع هدفاً سهلاً لهجمة غربية هدفها دفعه إلى التغيير، سواء شاءت هذه المجتمعات أم أبت.

وعلى الرغم من التغيير الاجتماعي الكبير الذي شهدته دولة الإمارات العربية المتحدة خلال العقدين الماضين، فإن إفرازات هذا التغيير لم تكن كلها

إيجابية. فقد ظهرت في مجتمع الإمارات إفرازات اجتماعية لا تختلف عن تلك التي نراها في أي مجتمع غربي؛ فارتفاع معدلات الجريمة، وارتفاع حالات الطلاق، وتأخر سن الزواج بين الشباب، واختفاء الأسرة الممتدة لصالح الأسرة النووية كلها تدل على دخول قيم غريبة على مجتمع الإمارات. من ناحية أخرى، فإن نسبة تبني القيم الغربية، خاصة بين الأجيال الجديدة، تعد نسبة مرتفعة، إذا ما قورن هذا المجتمع بأمثاله من المجتمعات النامية. هذه القيم تزيد من الغربة الاجتماعية للفرد الإماراتي في مجتمعه، وتخلق هوة من الصعب تجسيرها لكي يعبر الفرد بأمان من مرحلة تاريخية إلى أخرى. ففي خضم ذلك التنافس بين الإمارات الكبيرة والصغيرة لإنشاء مشروعات ضخمة جاذبة تستوعب المزيد من السكان وتضمن لها تنوعاً في مصادر الدخل جازفت الإمارات كثيراً؛ فنجد مثلاً بعض الإمارات الصغيرة ذات الكثافة السكانية القليلة، وقد انهمكت في مشروعات عمرانية مؤهلة لاستيعاب ملايين من المهاجرين، دون أن تتوقف لتسأل نفسها عن إفرازات هذه الطفرة العمرانية وتأثيرها على الواقع الديمغرافي والاجتماعي لتلك الإمارة.

هذه المشروعات العمرانية يدور حولها جدل مجتمعي كبير، فلا أحد ينكر روعة هذه المشروعات والتي حولت دولة الإمارات بأسرها إلى محط أفئدة وأنظار الكثير من رجال الأعمال حول العالم، ولا أحد ينكر جدوى الاستثمار فيها أو العائد منها، فهو كبير وكافٍ لكي يسيل له لعاب الكثير من المستثمرين في الداخل والخارج، ولكن الدراسات والتوقعات المجتمعية لها مفزعة حقاً. فهذه المشروعات سوف تزيد الإنسان الإماراتي عزلة في مجتمعه، وتزيد من تهميشه في وطنه، وفي غربته الاجتماعية، كما أنها ستعرض البيئة الفطرية لمخاطر عديدة. فيكون هذا التطور المبهر الذي حققته ذا نتائج سلبية

على إنسان الإمارات. كما سوف يحول إنسان الإمارات، أكثر من ذي قبل، إلى أقلية سكانية صغيرة جداً وسط بحر متلاطم من كافة الجنسيات والثقافات الوافدة. وعلاوة على ذلك، فسوف يقصى هذا الإنسان من مجالات ومهن عديدة أحياناً، تحت غطاء الثراء ورفاهية المواطن، وأحياناً أخرى بحجج الحاجة إلى كفاءات بعينها لا توجد لدى هذا الإنسان. وسوف تسهم قوانين الدولة المستحدثة في تهميش المواطن ثم إقصائه، لحساب ذاك القادم من الخارج، والذي سوف يحصل بالتدريج على حقوق مساوية لحقوق المواطن الإماراتي، وربما لا تكون مبالغة إذا قلنا إن المواطن سوف يقصى قليلاً فقليلاً ليعيش في مستوطنات بشرية محدودة وبعيدة عن العمران، وتبقى بالتالي فرص العمل أمامه محدودة.

إن حركة التنمية المادية السريعة لن تقف يوماً لتسأل نفسها عن ماهية نتائجها السلبية على الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة. بل على العكس، فكلما دارت هذه الحركة وأفرزت ثروات مادية اعتقد القائمون عليها أنها تخدم إنسان هذه المنطقة ومستقبله ومستقبل الأجيال القادمة، دون أن يكلفوا أنفسهم عناء السؤال التالي: "هل من حقنا الآن الاستئثار باتخاذ قرارات تؤثر سلباً على مستقبل الأجيال القادمة، وخاصة أمنها المجتمعي وحقها بالعيش في مجتمع يحترم خصوصيتها وتراث أجدادها"؟ فإذا عرفنا أن المجتمع، بتاريخه وتراثه وموروثه الاجتماعي والثقافي والفكري، سلسلة من الحلقات المترابطة؛ فهل من حق أي جيل أن يكسر تلك الحلقة المهمة التي تربط جيل الأحفاد بجيل الأجداد؟

إننا حين نلجأ للحداثة والتطور يجب ألا يكون ذلك على حساب إلغاء اعتبارات مجتمعية فكرية وقيمية متوارثة. إننا حين نعلن مجتمعنا "خالياً من

الماضي" فإننا بذلك قد بدأنا أول خطوات الهدم المجتمعي، ذلك الهدم الـذي لا يحتاج إلى معول وإنما إلى قوانين أو أفعال أو مشروعات عمرانيـة أو بنيويـة خاطئة. إن الخوف كل الخوف أن يكون إنسان الإمارات هو الـضحية الأولى لحركة التنمية المتـسارعة الخطـى، فغيـاب الـبرامج الجـادة والخاصـة بتنميـة الإنسان ليس فقط على مستوى الإمارات ولكن عـلى مـستوى دول الخلـيج العربية ككل، قد تؤدي مستقبلاً إلى طريقين لا ثالث لهما: إمـا فـشل الـبرامج التنموية لأنها لم تُجارِ التنمية البشرية، وإما فشل الإنسان المحلي في التعاطي مع هذه المتغيرات المجتمعية، وبالتالي اللجـوء إلى اسـتيراد إنـسان آخـر يـستطيع التعايش مع التغيرات الحاصلة في مجتمعنا.

إن أمام دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة عـدة خيـارات لـتلافي ذلـك المستقبل الغامض، فعـلى دولـة الإمـارات أن تـدرس جـدوى المـشروعات العملاقة وتأثيراتها السلبية على البنية الاجتماعية جيداً قبل البدء فيها، وعليها دوماً أن تسأل نفسها إن كانت هناك حاجة فعلية وعملية إلى هذه النوعية مـن المشروعات. فنتائج المشروعات العملاقة ليـست كلهـا عـسلاً، كـما أن عـلى الدولة أن تزيد من ضخ استثماراتها المادية لخدمة التنمية البشرية، فالإنسان هو الباقي إذا زالت الثروة، كما أن الإنـسان القـادر والمـتمكن هـو وحـده الـذي يستطيع أن يضاعف الثروة وينميها ويحافظ عليها.

أما القضية الأخرى التي يجب الالتفات إليها الآن وقبـل فـوات الأوان فهي المـسائل المرتبطـة بـالقوانين التـي تـنظم العمالـة والتـشريعات الخاصـة بالهجرة، فعن طريق هذه القوانين يمكن أن نحافظ على مجتمعنا آمنـاً مـستقراً سليماً، ويمكن أيضاً أن تكون هي المعول الذي نهدم به مجتمعنا.

ثالثاً: التحديات السكانية أو الديمغرافية

منذ أن تكونت دولة الإمارات العربية المتحدة وهي تحاول جاهدةً أن تتلافى سلبيات التنمية بكافة أنواعها. ولا يمكن إنكار حقيقة أن دولة الإمارات، وخلال العقود الأربعة الماضية من مسيرتها، بذلت جهوداً جبارة للارتقاء بالإنسان الإماراتي وإشراكه في عملية التنمية، فقد أدركت أنها أمام تحد كبير هو التنمية البشرية. فعدد السكان الإمارات قليل، كما أنهم يحتاجون إلى تأهيل وتدريب لكي يتم إشراكهم بشكل كامل في حركة التنمية، ولن يتحقق ذلك دون الاهتمام بالتعليم.

كانت نسبة الأمية بين المواطنين، عند قيام الاتحاد، الأعلى في الخليج؛ فقد كانت 90٪ بين الذكور و99٪ بين الإناث. وهذا الواقع يعنى أن نسبة كبيرة من المواطنين كانوا غير قادرين على المشاركة بفاعلية في عملية التنمية، بينما كانت الدولة مقبلة على حركة تنمية شاملة لتعويض سنوات من التخلف التنموي. وهذا يعني أن الدولة بحاجة ماسة لاستقدام اليد العاملة الماهرة التي تستطيع وبكل سرعة وضع الأسس للبنية التحتية المطلوبة. وقد لجأت الدولة إلى البلدان الآسيوية المجاورة لسد العجز في العمالة. فتوافد على دولة الإمارات الآلاف من العمالة المدربة وغير المدربة والتي وجدت في الإمارات سوقاً جاذبة لفرص العمل المختلفة. وسرعان ما رافق ذلك مشكلات بدأت بسيطة في البداية، ولكنها ما لبثت أن أصبحت أحد أهم التحديات التي تواجهها دولة الإمارات العربية المتحدة، وهو الخلل في التركيبة السكانية بحكم طغيان العنصر الأجنبي على المحلي.

التحديات السكانية في منطقة الإمارات ليست بالأمر الجديد، فقد طرحت هذه القضية على بساط البحث قبل سنوات طويلة من قيام الاتحاد. فقد كانت هذه القضية إحدى النقاط الرئيسية التي ناقشها مجلس حكام الساحل في مطلع الخمسينيات من القرن العشرين. وكانت بريطانيا، وهي الدولة المستعمرة لمنطقة الإمارات، قد فتحت الباب أمام الآسيويين، خاصة من شبه القارة الهندية، للمجيء والاستيطان، وهو الأمر الذي أفزع حكام المنطقة آنذاك. فقد كانت السلطات البريطانية في الإمارات آنذاك بحاجة ماسة إلى أيدٍ عاملة ماهرة، لم تكن متوافرة في الإمارات، ولذا بدأت قضية فتح الأبواب للآسيويين للقدوم والاستقرار، وكأنه الحل الأمثل. وبالفعل لاحظ المراقبون تزايد هجرة الآسيويين من مناطق الهند وباكستان وإيران ومن منطقة بلوشستان وغيرها من المناطق المجاورة دون رادع؛ فلم تكن هناك آنذاك دوائر هجرة أو إقامة أو غيرها من الإجراءات والقوانين التي تقنن هذه الظاهرة، بل كانت بريطانيا تساهم في مجيء هؤلاء، رغبة منها في إغراق الهوية العربية المحلية.

ومع ازدهار اقتصاد أبوظبي ودبي بحلول منتصف الستينيات حدث ما يشبه الهجمة البشرية من قبل العمالة الآسيوية التي عجزت السلطات المحلية عن مراقبتها أو السيطرة عليها بقواها المحدودة، فمنذ عام 1962 ومجلس حكام الساحل كان يتلقى تقارير تفيد بأن موجات أسبوعية من المهاجرين الآسيويين تأتي بالبواخر الصغيرة والقوارب إلى الساحل الشرقي للإمارات، ومن هناك يتجه أفرادها إلى دبي والشارقة وأبوظبي، ولكن الأكثرية كانت تقصد دبي نظراً لتوافر فرص العمل فيها.[9] كان الجميع مدركاً أن وجود نظام

موحد للهجرة يمكن أن يجد الحلول المناسبة لإيقاف هذا الزحف البشري، ولذا اقترح الشيخ صقر بن سلطان، حاكم الشارقة آنذاك، إنشاء دائرة مشتركة لتأشيرات الدخول يكون مركزها دبي وهو الأمر الذي رحبت به الأخيرة، حيث كان جهاز دبي الإداري أفضل تنظيماً من غيره، وبالتالي وافق الجميع أن تقوم دبي بهذا الدور.

ومع قيام الاتحاد وصدور القوانين التي تنظم الهجرة والجنسية والإقامة، بدأت الدولة الاتحادية تبدى اهتماماً متزايداً بقضايا الهجرة والإقامة وبقضية التنمية البشرية المحلية. وكانت الدولة الاتحادية تدرك أن التنمية البشرية هي الحل الأمثل لمواجهة الخلل السكاني، وأن إخفاقها في التعامل مع هذا الملف يعنى إخفاقها في التنمية المستدامة، وقد اقترحت عدة حلول عملية لحل مشكلة التركيبة السكانية، كان منها تشجيع الزيادة الطبيعية والتجنيس.

ولكن مع تطور الدولة السريع سار كلا الحلين ببطء شديد، فبينما كانت الزيادة الطبيعية قليلة نظراً لقلة المواطنين أصلاً، كانت الدعوة لفتح ملف التجنيس تسير ببطء أكثر محاطة بالكثير من التردد والقلق. فمجتمع الإمارات، كمجتمعات الخليج الأخرى، ينظر إلى قضية المواطنة ليس على أنها فقط حق مكتسب للمقيم على أرض هذه الدولة لعقود طويلة، ولكن كقضية امتياز اجتماعي يمنح لمن له جذور عميقة ممتدة في عمق هذه المجتمعات وراسخة في تربته. وبالتالي لا بد من طرح سؤال يبدو بديهياً للوهلة الأولى ولكنه في الحقيقة أكثر عمقاً عند النظر في قضية التجنيس: من هو المقصود بالمواطن؟ وهل الولادة والعيش على أرض هذه الدولة يكفيان، أم أن هناك معايير وأسساً أخرى تميز المواطن عن غيره؟

في دولة الإمارات العربية المتحدة، كما هو الحال في دول الخليج الأخرى، تم مناقشة قضية "المواطنة"، ووضع أسس ومعايير وشروط لها، ولكن في هذه المجتمعات تأخذ قضية "المواطنة" بعداً آخر؛ ففي حين يعتقد البعض أن المواطنة الحقيقية هي الولاء والانتماء للأرض والوطن، بغض النظر عن خلفيات الأفراد الثقافية وانتمائهم العرقي والديني، يصر البعض الآخر على أن المواطنة هي أيضاً الامتيازات، خاصة ونحن نتكلم عن ملايين من المهاجرين، على الرغم من أن العدد الحقيقي لهؤلاء المهاجرين الراغبين في الاستقرار النهائي غير معروف. ولكن المعروف أن هؤلاء قد قدموا منذ أمد طويل، من دول عربية وأجنبية عديدة وينتمون إلى أجيال مختلفة، بعضهم يتكلم اللغة العربية، بحكم الخلفية أو الإقامة الطويلة في الدولة، وآخرون يتحدثون لغات عدة ليس من بينها العربية. ويشكل البعض منهم وحدات متجانسة مع بعضها بعضاً، ويشكل بعضها وحدات صغيرة غير متجانسة حتى مع بعضها، يعيش بعضهم في ظروف معيشية جيدة ويعيش الآخر في ظروف متفاوتة، علاقة بعضهم بالمجتمع ومؤسساته علاقة قوية، وعلاقة البعض الآخر به علاقة سطحية. وبالتالي فنحن لا نعرف بالضبط ما يعنيه اليوم وجود أكثر من ثلاثة ملايين وافد ينتمون إلى خلفيات متعددة بالنسبة لمستقبل هذه الدولة. بعبارة أخرى، فإن هذا الوجود غير المتجانس قد يشكل تحدياً حقيقياً للدولة التي تسعى جاهدة لخلق مجتمع موحد؛ إذاً السؤال الذي بدأ يطرح نفسه؛ أهو تحدٍ مستقبلي آخر، أم هو ذلك الخوف الزائد من القضايا التي قد تظهر في أي مجتمع نامٍ متعدد الثقافات والأعراق؟

وعلى الرغم من أن بعض الآراء التي تعرضت لهذا الموضوع تبدو غير متفائلة بالتوصل لحل ناجع لقضية التركيبة السكانية، فإن المهم في الأمر

أن المجتمع بكل أطيافه بات يتحدث عن موضوع التجنيس بصوت عال. فعلى الرغم من صعوبة هذا الخيار، كون مجتمع الإمارات، كبقية مجتمعات الخليج، محافظاً من الناحية الاجتماعية لا يفتح إطاره الاجتماعي لغير المنتمين إليه عبر أطر متعارف عليها، محددة ومتوارثة، فإن هذه القضية يجب أن توضع على بساط البحث للتوصل إلى حلول مقبولة، ولمعالجة أي سلبيات سوف تترتب عليها. ولكن دولة الإمارات التي فتحت فعلياً ملف التجنيس منذ فترة، لم تعالج جذرياً ما يمكن أن يترتب عليه من نتائج ولم تقدم إجابات شافية عما نتج عنه من أسئلة ملحة. أهم الأسئلة التي تثير المخاوف المحلية، خاصة في ظل الخلل الكبير في التركيبة السكانية وذلك الانفتاح المجتمعي الكبير، هو هذا السؤال الذي سوف يبحث عن إجابة فورية وهو كيف ستكون الأمور إذا صار قسم كبير من الشعب الإماراتي في المستقبل ينتمي إلى أصول أجنبية أو آتية من مجتمعات خارج إطار منطقة الخليج والعالم العربي؟ وعلى الرغم من أن هذه القضية ليست بجديدة على مجتمعات العالم الأخرى، فقد واجهتها من قبل المجتمعات الصناعية كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا وفرنسا حين هاجرت إليها أعراق وجنسيات عديدة، فإنها جديدة على منطقة الخليج. ويخشى البعض من مجرد التفكير في هذه القضية، في حين يرى البعض الآخر أنه آن الأوان – بعد أن أثبتت جميع الحلول المقدمة فشلها – للتفكير الجدي في قضية التجنيس وفتح الباب أمام المهاجرين لاكتساب جنسية الدولة. ويصر هؤلاء على ضرورة البدء في التفكير السريع باتجاه فتح هذا الملف، خاصة وأن هناك إيجابيات وليس سلبيات فقط، وهو الأمر الذي سوف يخفف من مرارة هذا الحل. فالمهاجرون أو المواطنون الجدد سوف يثرون ليس فقط الحياة الثقافية بل والاقتصادية أيضاً. كما أنه بدون

هذه الزيادة السكانية لن يكون بمقدور الإمارات الاستمرار في هذه المشروعات التنموية الضخمة والتي بدأتها منذ عقود. بل يمضي البعض إلى أبعد من ذلك ويؤكد أنه بدون هذه الزيادة السكانية المقترحة ستصبح الإمارات كمدن الذهب الأمريكية التي أصبحت خاوية تماماً بعد نضوب مناجم الذهب، خاصة في ظل نسبة الزيادة السكانية الطبيعية المسجلة حالياً في الإمارات والتي تعد الأقل خليجياً.

ولكن هذا الخيار تتعلق به قضية أخرى؛ فمع تزايد عدد الأجانب في الدولة وعدد طالبي الجنسية فيها يظهر سؤال آخر: بأي الشروط يمكن أن تمنح الجنسية لهؤلاء؟ وهنا يختلف أصحاب هذا الرأي مع بعضهم البعض؛ فبينما يرى العديد منهم ضرورة توافر شروط معينة في الوافد ليس من بينها فقط إجادة اللغة العربية ولكن قائمة أخرى من الشروط كالولاء والانتماء لهذه الدولة، يرى آخرون بأن تلك المعايير والشروط لا يمكن تنفيذها، خاصة ونحن نخطو خطوات حثيثة نحو عصر العولمة. بالإضافة إلى ذلك فإن نمط التفكير هذا ليس منطقاً حضارياً، ولا يتماشى مع مبادئ القرن الحادي والعشرين، فلا يمكن تصنيف البشر إلى فئات، ولا يمكن الحكم عليهم بمعايير غير تلك السائدة في دول العالم المتقدمة.

وبينما يدور الجدل حول الحلول والاقتراحات المقدمة، جاء تعداد عام 2005 ليقدم لنا صورة متشائمة بعض الشيء عن الواقع الديمغرافي في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ فنتائج التعداد السنوي الذي أجري في كانون الأول/ ديسمبر 2005 أثبتت أن دولة الإمارات مجتمع يضم أكثر من أربعة ملايين نسمة، وجاءت النتائج لتعكس واقعاً سكانياً واجتماعياً معيناً لدولة

الإمارات؛ فنتيجة التعداد تقول: إن عدد السكان الكلي في دولة الإمارات هو 4,104,695 نسمة بزيادة قدرها تقريبا 75٪ عن عام 1995، وعدد المواطنين لايزال أقل من مليون نسمة (824,921) وهم يشكلون ما نسبته تقريباً 22٪ من عدد السكان العام. هذا العدد بالطبع يأتي بعد كل الجهود التي قام بها صندوق الزواج، خلال السنوات العشر الماضية، وبعد كل الجهود الحكومية المبذولة في مضمار التنمية البشرية والرعاية الصحية وتشجيع المواطنين على الإنجاب.

لم يفصح التعداد بالطبع عن هوية الجنسيات التي تقطن الدولة والتي يرجح البعض أنها تنتمي لحوالي 202 جنسية من كافة بقاع العالم.[10] كذلك لم يفصح التعداد عن نسبة أعداد الوافدين الأجانب إلى العرب والذي يعتقد أيضاً أنهم يمثلون ما نسبته 75٪ لصالح الفئة الأولى، حيث يعتقد بأن العمالة العربية تمثل نسبة 16٪ من إجمالي قوة العمل ويقدر عددها بحوالي 730 ألف عامل، كما صرح مصدر من وزارة العمل.[11] كما أثار التعداد أسئلة كثيرة تكشف لنا جوانب متعددة من مجتمع الإمارات؛ فقد قدم لنا التعداد السكاني الكثير من الخصائص العامة السكانية للدولة وما يتصل بها من أنشطة اقتصادية واجتماعية، كما حدد الخصائص العامة للمباني والمساكن والمنشآت. وقد تبين من التعداد أن سكان الإمارات من الناحية النوعية أي نسبة الذكور إلى الإناث يمثلون الثلثين لصالح الذكور حيث إن الذكور يمثلون حوالي 68٪ والإناث حوالي 32٪. كما وضح لنا التعداد أن مجتمع الإمارات العربية المتحدة مجتمع شاب نسبياً. فنسبة المواطنين الذين تقل أعمارهم عن 20 عاماً هي 51٪ من إجمالي عدد المواطنين. كما يشكل سكان الدولة في الفئة العمرية

من 20 – 39 ما نسبته حوالي 53٪ من إجمالي عدد السكان، أي أن أكثر من نصف عدد السكان هم من الشباب.

وأشار التعداد إلى مؤشرات خطيرة في مجتمع الإمارات، مؤشرات لم تستطع الإمارات التخلص منها حتى الآن؛ الأمر الذي يمثل التحدي الأكبر للسياسات الوطنية. فعلي الرغم من الزيادة السكانية الهائلة التي حدثت في غضون السنوات العشر الماضية فإن معظمها زيادة غير طبيعية. فهي ناتجة عن الهجرة الخارجية، حيث تمثل الجالية الهندية الجزء الأكبر منها، ويمثلون حوالي 50٪ من العمالة في القطاع الخاص في حين يمثل المواطنون حوالي 2٪ من قوة العمل الخاصة.[12] أحد الجوانب الأخرى المقلقة في هذه الزيادة الوافدة هو أن معظمها من العمالة الذكورية الباحثة عن عمل، والتي تمثل ليس فقط منافسة للعمالة المواطنة بل خطراً مجتمعياً على الدولة. إذاً فكما بينت نتائج التعداد، فإن كفة النوع الاجتماعي قد غلبت لصالح الذكور دون الإناث، لهذا فإن مجتمع الإمارات ظل محافظاً على صبغته، والتي عرفت عنه خلال فترة السبعينيات والثمانينيات، وهي أنه مجتمع ذكوري.

ولكن على الرغم من أهمية مثل هذه التعدادات السكانية والتي تظهر لنا الواقع الذي نعيشه في المجتمع، وعلى الرغم من أن مثل هذه التعدادات – كما تقول وزارة الاقتصاد – تمثل مقدمة أساسية لعملية التنمية الشاملة بما توفره من بيانات ومعلومات وإحصاءات لها أهميتها في تشخيص الواقع وتحديده، الأمر الذي يفسر حرص الدولة على إجرائها مرة كل عشر سنوات، فإن التعداد العام لم يجب عن أسئلة مهمة طرحت من قبل؛ وهي ما الحلول للتركيبة السكانية؟ وما الجهود الرسمية المبذولة لإصلاح الخلل

فالكثير منهم قد قطعوا صلتهم بوطنهم الأم منذ زمن. ولذا لا يمكن التخطيط لواقع سكاني واجتماعي واقتصادي دون أن نعرف الإجابات عن هذه الأسئلة مسبقاً، كما لا يمكن التخطيط لخلق مجتمع قائم على التعايش السلمي دون أن نعرف هؤلاء الذي يعيشون بين ظهرانينا.

والسؤال الأخير الذي لم يقدم التعداد الإجابة له، هو عن مدى شفافية هذا التعداد ومصداقية الحلول المقدمة. فتأخر نتيجة التعداد عن الصدور (كان المتوقع أن تصدر نتيجة التعداد في شهر حزيران/ يونيو 2006 ولكنها صدرت في تموز/ يوليو 2006) وذلك البيان الموجز الذي اكتفى بذكر بعض الأعداد دون غيرها أعطى وقوداً لنار التكهنات والشائعات بأن التعداد لم يفصح عن كل الحقيقة.

إن مجتمع الإمارات العربية المتحدة لم يكن يطمع في نتيجة مثالية للتعداد، ولكن على الأقل نتيجة منطقية تقارب الواقع الذي يعيشه وتفصح بكل شفافية عن مكامن الخلل؛ لأن الغرض النهائي من التعداد هو إيجاد الحلول المناسبة للمشكلات المزمنة. فالغرض من التعداد عادة هو معرفة المجتمع بكل إيجابياته وسلبياته، همومه وقضاياه الملحة، مشكلاته والحلول المناسبة لها؛ حتى يمكن التخطيط للمستقبل بكل أمانة وموضوعية.

رابعاً: التحديات الحضارية

كأي مجتمع نام تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة منذ تكوينها وحتى وقتنا الراهن مجموعة من التحديات الحضارية، تتمثل في سؤال الهوية المحلية والهوية العربية الإسلامية وقضية الإغراق في العالمية على حساب المحلية. فلم يسبق في أي وقت من الأوقات، منذ تشكل الوعي فيها وبروزها على مسرح

الذي طال وتفاقم في التركيبة السكانية والذي يهدد الهوية الوطنية بالإغراق؟

فمن ناحية، من الواضح أن معظم الجهود السابقة، التي بذلت وخطط لها لم تسفر عن تعديل الميزان الاجتماعي لا النوعي ولا الكمي لصالح المواطن. وبتعبير آخر، فإن سكان الإمارات قد تضاعف خلال عقد من الزمان، ولكن ظلت نسبة 20 – 22٪ هي المهيمنة على عدد المواطنين مقارنة بالوافدين. إذاً مايزال شبح الخلل في التركيبة السكانية هو البعبع الذي يرفض أن يغادرنا، وماتزال الإجابة عن أي شيء متعلق به معتّماً عليها ولا نستطيع لا من خلال التعدادات ولا من خلال الجهود الحكومية معرفة نتائجها.

ومن ناحية أخرى، فإن عدد المواطنين والبالغ حوالي 824 ألف نسمة، لايزال دون المؤمل، فمايزال المواطن يشكل أقلية ضئيلة يمكن إدراجها تحت مسمى جالية وليست شعباً. كما أن المشكلات التي يعانيها المواطن كالبطالة والأمية والفقر لا تعكس الواقع الاقتصادي ومستوى مجتمع الرفاهية الذي تعيشه الإمارات وتوفره للقادمين إليها.

السؤال الآخر الذي لم يفصح عنه التعداد هو نسبة العرب إلى الأجانب، وبالتحديد العمالة الآسيوية القادمة من شبه القارة الهندية. لقد كنا نتوقع أن يفصح التعداد وبكل شفافية عن هذا العدد لكي يتم رسم الخطط المستقبلية، وذلك بعد أن أصبح هؤلاء جزءاً من مجتمعنا، خاصة وأن الكثير منهم قد أتى إلى الإمارات ليبقى. فقد أكد التعداد السكاني واقعاً مكرساً منذ زمن في دولة الإمارات؛ وهو أن معظم هؤلاء المهاجرين هم في الواقع ليسوا بمهاجرين،

الأحداث، أن واجهت الإمارات سؤال الهوية بهذا الإلحاح الشديد الذي برز خلال العقد الأخير.

كانت الإمارات دوماً معروفة بهوية محلية وعربية وإسلامية واضحة كل الوضوح ولا تحتمل الشك. ولكن على الرغم من ذلك فسؤال الهوية ليس بجديد على الإمارات، فقد ناقش حكام الإمارات، في بداية الخمسينيات من القرن العشرين، مسألة الهوية ضمن مجموعة من القضايا المحلية التي ناقشها مجلس حكام الساحل. وما جعل لهذا الموضوع أهمية قصوى آنذاك هو ذلك الانفتاح الذي بدأت المنطقة ككل تشهده والذي رافقه تدفق أجنبي نتج عن هجرة غير مشروعة خاصة من المناطق الآسيوية المجاورة (وبالتحديد الهند وباكستان ومنطقة بلوشستان وإيران) الأمر الذي كاد يهدد هوية المجتمع العربية الإسلامية ويغرقها. وعلى الرغم من أن مجلس حكام الساحل لم يكن له من الصلاحيات السياسية آنذاك ما كان يمكن له أن يحول قراراته السياسية إلى آلية تنفيذية؛ ذلك لأن هذا المجلس كان يترأسه الوكيل البريطاني في الساحل، فإن مجرد مناقشة الأمر بين الحكام والتوصل إلى بعض القناعات، التي مفادها أن المجتمع يواجه تحدياً حضارياً معيناً، كان كافياً للفت الأنظار إلى هذه القضية الحساسة وإفرازاتها السلبية على المدى الطويل على الإمارات، ولكن الوضع ظل على حاله طوال فترة الخمسينيات.

وخلال الستينيات كان واضحاً أن الأوضاع لن تبقى طويلاً على ما كانت عليه، ففي عام 1964 جاءت إلى منطقة الإمارات بعثة رسمية من قبل الجامعة العربية يرأسها الأستاذ سيد نوفل، الأمين العام المساعد للجامعة العربية آنذاك. كان الهدف من تلك البعثة هو تقصي الحقائق والبحث في آلية

لتأكيد الهوية العربية لهذه المشيخات المهددة بفقدان هويتها العربية نتيجة لتدافع هجرات أجنبية، بعضها مشروع والكثير منها غير مشروع. لقد كان الدافع الرئيسي لزيارة وفد الجامعة العربية هو مد يد العون لهذه الإمارات ومساعدتها على تأكيد هويتها العربية في ظل تخوف كبير من أن تؤدي المحاولات الاستعمارية المتعمدة آنذاك إلى طمس الهوية العربية لهذه الإمارات. لقد كان واضحاً أن الجامعة العربية قد أدركت حجم الخطر الذي كانت تتعرض له هذه المشيخات، ولذا تحركت سريعاً لمد يد العون لها.

كانت تلك الزيارة نقطة انعطاف في تاريخ الإمارات وحدثاً تاريخياً بكل المقاييس. فهي المرة الأولى التي تشهد فيها هذه الإمارات زيارة رسمية من قبل هيئة عربية. وهي المرة الأولى أيضاً التي تشعر فيها هذه الإمارات الصغيرة والمعزولة عن العالم الخارجي آنذاك، بحكم الأوضاع السياسية السائدة، بأن أشقاءها العرب لم يتخلوا عنها ولم ينسوا واجباتهم القومية تجاهها. وعلى الرغم من أن تلك الزيارة لم يكن مرحباً بها من قبل السلطات البريطانية المسيطرة على المنطقة والتي اعتبرتها تدخلاً في شؤون الإمارات الداخلية، فإن أهل الإمارات خرجوا جميعاً للترحيب بالضيف القادم يهتفون باسم عبدالخالق حسونة، الأمين العام للجامعة العربية ويعبرون بعفوية عن عروبتهم. لقد أراد شعب الإمارات التعبير عن ولائه وارتباطه بأشقائه العرب وأن يرسل للسلطات البريطانية رسالة مفادها بأن سنوات الاستعمار والاحتلال لم تنسِ هذا الشعب هويته العربية ولا انتماءه القومي. لقد عبر شعب الإمارات آنذاك وبطريقة بسيطة عن رغبته القوية في أن يكون جزءاً من مشروع الأمة العربية الذي نادى به القوميون العرب وكان شعارهم "أمة عربية واحدة من المحيط إلى الخليج".

لقد كان عقد الستينيات عقداً ثورياً بكل ما توحي به هذه الكلمة من معانٍ. فقد أدركت الإمارات العربية الصغيرة - رغم المحاولات الاستعمارية والأجنبية - أنها مازالت عربية الهوية، قومية الانتماء، مسلمة الديانة. وعلى الرغم من أن زيارة وفد الجامعة العربية قد فتحت عيون المستعمر لزيادة الضغط على المنطقة، فإنها قد فتحت عيون أهل الإمارات أيضاً على حقيقة يعونها جيداً؛ وهي أنه لا يمكن إغفال الروابط التاريخية المتينة التي تشدهم إلى أشقائهم العرب، والذين أثبتت المحن أنهم الأقرب إليها.[13] لذا، فما إن نالت الإمارات استقلالها حتى سعت إلى تطوير وتقوية العلاقات مع أشقائها العرب، ضاربة بذلك أروع الأمثلة على الانتماء العربي والتفاعل مع القضايا القومية. وما موقف الإمارات خلال حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 ووقف النفط عن الدول التي ساندت الكيان الصهيوني إلا مثال لمواقفها القومية ونموذج مضيء للتفاعل مع القضايا العربية.

لقد مضى على زيارة وفد الجامعة العربية لدولة الإمارات أكثر من أربعة عقود، شهدت خلالها منطقة الإمارات الكثير من المتغيرات السياسية والاقتصادية، وتبدلت فيها الأحوال تبدلاً كبيراً، إلا أن قضية واحدة مازالت مثار قلق وتخوف، تبرز كمحور للنقاش أحياناً وكمصدر للقلق أحياناً أخرى، تلك هي قضية الهوية العربية لهذه المنطقة. فعلى الرغم من استقلال الإمارات وبروزها كدولة مستقلة على الساحة العربية والدولية إلا أن قضية هوية الإمارات العربية الإسلامية مازالت موضع نقاش تأخذ بعداً قومياً أحياناً وبعداً أمنياً أحياناً أخرى. لقد مضى نصف قرن أو أكثر على مناقشة قضية الهوية ومايزال الحديث حولها يثير الكثير من القلق والخوف لدى الكثير من أبناء الوطن والمثقفين والغيورين على المصلحة الوطنية.

سؤال الهوية مرتبط كثيراً بذلك الانفتاح شبه التام الذي شهدته الإمارات خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، كما أنه مرتبط بالتركيبة السكانية العامة في الدولة. وارتباط هذه القضايا بعضها ببعض يجعل الحل الأحادي صعباً للغاية، دون الأخذ في الاعتبار القضايا الأخرى. ولم يكن سؤال الهوية إماراتياً بحتاً، بل شاركت دول الخليج جميعها في طرحه. فمنذ أن انغمست دول الخليج عامة ودولة الإمارات العربية المتحدة بوجه خاص في عملية البناء الداخلي وتحويل مجتمعاتها إلى مجتمعات رفاهية حتى بدأت هويتها المحلية والعربية تتعرض لهزة قوية. فافتقار دول الخليج عامة وقت استقلالها إلى كوادر وطنية أو عربية مؤهلة للتعامل مع متطلبات بناء بنى تحتية متطورة أدى إلى اعتمادها على عمالة أجنبية رخيصة ومتوفرة آنذاك بكثرة. فطبيعة سوق العمل ومنطق السوق برّر هذا التوجه، على الرغم من خطورته على الهوية العربية للدولة. والأخطر منه هو انسحاب تلك النظرة على العربي واعتباره مصدراً لبعض الأيديولوجيات والأفكار التي قد ينقلها لمجتمعات الخليج. لذا لجأت دول الخليج إلى الاعتماد المتزايد على العمالة الآسيوية، ليس فقط لكونها رخيصة وقابلة للتطويع والعمل تحت كل الظروف والأحوال ولكن أيضاً للاعتقاد بأنها لا تحمل معها أي أفكار ثورية أو غير تقليدية.

لقد أهملت دول الخليج عامة ودولة الإمارات العربة المتحدة على وجه الخصوص في فترة من فترات نموها الحضري قضية "تعريب العمالة" و"تدوير العمالة" وغلب منطق سوق العمل على الاعتبارات الوطنية الأخرى ومنها الهوية، والتي لها آثار كبيرة على الأمن القومي. وسمحت هذه

الدول للوجود الأجنبي، خاصة الآسيوي، بأن يصبح هو الطاغي حتى أصبحت هذه المجتمعات أمام أزمة كبيرة ذات أبعاد أمنية خطيرة يمكن أن تمتد آثارها إلى أبعد مدى ممكن وتهدد هوية الخليج العربية.

وعلى الرغم من استمرار تلك الأواصر القوية التي ظلت تربط دول الخليج على الصعد السياسية والرسمية بالمحيط العربي فإن التوجه القومي على مستوى شعوب الخليج قد شهد انحساراً ملحوظاً وضعفاً في التفاعل مع القضايا القومية خاصة بين الأجيال الجديدة. فالطفرة الاقتصادية والرفاهية في مجتمعات الخليج والتي قابلها اختلال اقتصادي في الكثير من المجتمعات العربية أثر سلباً على التواصل العربي، وأصبح الكثيرون ينظرون إلى مسألة القومية العربية على أنها شعارات من الماضي لا أكثر. من ناحية أخرى لعبت هذه العوامل دوراً مهماً في التأثير على نظرة كل من شعوب الخليج والشعوب العربية بعضها لبعض. فقد ارتبط الخليج في أذهان الشعوب العربية بالنفط والثراء، أما في أذهان أهل الخليج فقد ارتبطت هذه الشعوب بمنطق السوق، أي العرض والطلب، دون الأخذ بالاعتبار النظرة القومية والأبعاد الأمنية الأخرى. فلم تكتف هذه الدول بفتح أبوابها مشرعة أمام الهجرة الأجنبية غير المقننة بل أصبحت تستبق الخطى نحو العولمة وتزيل الحواجز من أمامها، تلك الحواجز التي كانت ستحفظ لشعوب الخليج ثقافتها الوطنية وهويتها العربية الإسلامية. فأصبحت أبواب دول الخليج عامة ودولة الإمارات العربية المتحدة على وجه الخصوص مشرعة أمام مختلف الثقافات دون أن يكون للثقافة الوطنية أو اللغة العربية الأفضلية أو الأولوية.

وعوضاً من أن يكون غياب الثقافة والهوية الوطنية دافعاً لدولة الإمارات ودول الخليج الأخرى، يحثها على العودة إلى جذورها وإبراز ثقافتها الوطنية؛ حفاظاً لها كامتداد لأجيالها الجديدة، عمدت إلى زيادة جرعة العولمة والثقافة الأجنبية. فعوضاً عن الاهتمام بلغتها العربية، مثلاً، سمحت لكافة اللغات الوافدة إلى مجتمعاتها بحرية التفوق حتى تقوقعت اللغة العربية على ذاتها لتصبح لغة الأقلية. من ناحية أخرى دفع الانفتاح الكبير وعدم الاهتمام بتنمية الثقافة الوطنية إلى تبني الأجيال الجديدة لثقافة وهوية غريبة عن مجتمعاتهم، هوية غربية مبتسرة تساهم في تعزيز غربة الفرد في مجتمعه. وساهمت وسائل الإعلام بشكل أو بآخر، في تسطيح الجيل الجديد عن طريق تلك الجرعات من هذا التغريب المتعمد. كل هذه العوامل ساهمت في التأثير سلباً على هوية هذه المجتمعات. وفي ظل عملية التحديث والتغريب المتسارعة الخطى في منطقة الخليج عامة وفي دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل خاص، وفي ظل استمرار تفاقم المشكلات الاقتصادية والأزمات السياسية التي تعصف بالبلدان العربية الأخرى يخشى أن يؤثر كل ذلك على عروبة هذه المنطقة، وتتلاشى بالتالي تلك العلاقة الحميمة التي ربطت مجتمعات الخليج يوماً بالمجتمعات العربية.

إن قضيتي التنمية والهوية الوطنية يجب ألا يتعارضا، بل ينبغي أن يكمل بعضهما بعضاً، فالهوية الوطنية هي جوهر نجاح أي تجربة تنموية ناجحة، ولنأخذ تجارب النمور الآسيوية؛ سنغافورة وهونج كونج وغيرها أمثلة على ذلك، فدول الخليج الصغيرة في حجمها الكبيرة بإمكانياتها الاقتصادية يجب أن تعتز بانتمائها العربي اليوم تماماً كما فعلت قبل أربعين عاماً. إن الخليج

والجزيرة العربية موطن العروبة والإسلام فلا يجوز أن يأتي اليوم الذي تحس فيه العروبة بالغربة في وطنها. فإذا أراد عرب الخليج الحفاظ على هوية عربية إسلامية متميزة فعليهم أن يبقوا على جسور الانتماء لعالمهم العربي مفتوحة، إن هذه الجسور هي ضرورة وطنية وقومية وأمنية ملحة.

لقد دخلت دولة الإمارات العربية المتحدة بقوة في الألفية الثالثة، ولكن السؤال الأكثر إلحاحاً والذي مايزال ينتظر الإجابة هو: إلى أين تتجه هذه الدولة؟

دولة الإمارات اليوم دولة ناجحة، وأنموذج بين دول الخليج؛ دولة متألقة تعيش عصرها الذهبي، لكن النمو الاقتصادي السريع، والانفتاح الاجتماعي الشامل، والخلل السكاني المثير للانتباه، والتغريب المستمر، وتضخم الحضور العالمي فيها، ورحلة الدولة في البحث عن العالمية، واستعدادها لمرحلة ما بعد النفط، ورغبتها في التحديث الدائم والتجديد والتميز المستمر، وتأكيد مكانتها كمركز إقليمي وعالمي لرجال المال والأعمال ليس فقط في الشرق الأوسط ولكن على المستوى العالمي، ورغبتها في الحفاظ على مكانتها كمقصد سياحي عالمي، كل هذه القضايا خلقت فيها بيئة جديدة وبنية سكانية فريدة، حتى على مستوى العالم. كما خلقت كل هذه الظروف فيها معطيات عمرانية وحضرية فريدة واتجاهات اجتماعية وسلوكية وثقافية ولغوية مختلطة أثرت وبشكل حاسم على هوية الدولة ولامست بعمق طابعها المحلي والعربي والإسلامي.

إن هذا الوضع، بالنسبة إلى الكثير من المثقفين والغيورين على هوية المجتمع المحلية والعربية والإسلامية، يشكل تحدياً حضارياً يجب على هذا

المجتمع مواجهته بحزم. فالخلل في التركيبة السكانية زاد في نصف القرن الماضي حتى تكاد الإمارات تصبح وطناً بلا مواطنين. أما الهوية الوطنية فتكاد تندثر في خضم ذلك التراجع الذي تشهده الثقافة المحلية لصالح الثقافة المستوردة. تراجع المحلي وتضخم العالمي يطرح السؤال الدائم بين المثقفين وأبناء الوطن الغيورين، حول اتجاه هذه الدولة وهل هناك خطة أو استراتيجية معينة تراقب هذه المتغيرات وترصدها وتستشرف آفاق المستقبل لهذه الدولة العالمية، استراتيجية لا تضع في اعتبارها شيئاً سوى مصلحة مجتمعنا والأمن القومي لوطننا.

هذا السؤال يتطلب البحث والدراسة الجادة للتعرف على حقيقة اتجاهات هوية الدولة واقتراح الاستراتيجيات للتعامل مع سؤال الهوية هذا، والتفكير فيما ينبغي عمله من أجل الاحتفاظ بالمحلي والعربي والإسلامي بجانب العالمي والإبقاء على ما تبقى من الإمارات في الإمارات التي تمر بلحظة فاصلة من تاريخها الحديث والمعاصر. إن سؤال الهوية المتعلق برحلة دولة الإمارات من المحلية إلى العالمية يترتب عليه أسئلة أخرى؛ من مثل: هل تواجه دولة الإمارات فعلا أزمة/ معضلة هوية حقيقية بسبب التحديث ورحلتها إلى العالمية أم أن الأمر بأسره مضخم ومفتعل وقد مرت به جميع دول العالم قبل دولة الإمارات؟ هل مسألة هوية دولة الإمارات تعبر عن مخاوف غير مشروعة أم أن الإمارات ماتزال محتفظة بشخصيتها العربية الشرقية ومحافظة على خصوصيتها ومحليتها على الرغم من التحديث الدائم والمستمر؟ هل أزمة الهوية مجرد أزمة مظهر أم جوهر؟ كم من هذه الأزمة يتعلق بالشكل الخارجي، وكم له علاقة مباشرة

بالأسس والمسلّمات والأمور الجوهرية؟ هل ما يحدث في دولة الإمارات هو قدرها، كونها حلقة وصل بين الشرق والغرب أم أن ما يحدث لا علاقة له بالتحولات الدولية؟ ولماذا تعتبر قضية الهوية ضرورية الآن أكثر من أي وقت مضى وفي هذا الزمن "المتعولم" على وجه التحديد؟ ولماذا نُعنى نحن هنا في دولة الإمارات العربية المتحدة بالهوية؟

الجواب عن كل هذه الأسئلة يكمن في أن مجتمعنا الصغير يريد مجتمعاً متميزاً قائماً على أسس حضارية متفردة، ويريد تنويع مصادر دخله، ويريد تنشئة جيل صالح يعتز بإنجازات الاتحاد وروّاده، ويريد حماية منجزات الاتحاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولا يتأتى كل ذلك إلا بعنصر مهم جداً هو هوية وطنية تلم شمل الإمارات وتبث فيها روح الفخر والاعتزاز بما حققه الآباء والأجداد، وتحافظ به على المنجزات الاتحادية سليمة معافاة. إن ذلك لا يتحقق دون هوية؛ فغياب الهوية الوطنية التي هي حافز ورابط وتراجع المحلية لا يخدم مصالح الإمارات الوطنية بشيء. فغياب الهوية الموحدة يشجع على ظهور الهويات الفردية ويلغي دور الجماعة. كما أنه يعزز الانتماءات القبلية والاجتماعية التي تساهم في ظهور النعرات المذمومة. فيصبح الفرد كياناً مستقلاً ويفقد روح التكافل والتفاعل مع المجتمع والبيئة المحيطة به. وهكذا يبدأ المجتمع في التفكك الداخلي ويصبح عرضة لضياع القيم الاجتماعية التي ساهمت في الماضي بتحقيق الوحدة الاجتماعية. ومن هنا تأتي أهمية تلك الهوية الوطنية التي تجمع أفراد المجتمع وتوحدهم وتميزهم عن غيرهم. فهي الدرع الحامية لإنجازات الإمارات الوطنية وكافة مكتسباتها الاتحادية.

إن الحلم الصغير الذي يراود عقل المثقف الإماراتي هو أن يجد إجابة لكل الأسئلة، وعلى رأسها سؤال الهوية. إن الإجابة التي يتمناها كل مواطن غيور هي: إلى المزيد من التميز والتفرد والخصوصية الحضارية، وإلى تكريس هوية وطنية وحضارية واحدة، فإحساس الإخوة العرب القادمين إلى دولة الإمارات العربية المتحدة بأنهم في قلب دولة غربية لا يفرح المواطن الإماراتي الغيور على وطنه كثيراً، بل على العكس يكرس في نفسه الشعور بالدونية الحضارية. إن الحاجة إلى النجاح والتفرد ضرورة خاصة في دولة الإمارات العربية المتحدة التي نجحت نجاحاً كبيراً في خلق مجتمع عصري وحديث، وفي خلق مجتمع يتمتع بأمان واستقرار يحسد عليهما.

إن مجتمع الإمارات لايزال يواجه تحديات حضارية، يأتي على رأسها الخلل في التركيبة السكانية والذي لا يجعل مجالاً للشك في أن هذه الدولة ستواجه عاجلاً أم آجلاً مأزقاً خطيراً متمثلاً في أزمة هوية حقيقية تؤثر على الوحدة الوطنية، وتهدد وحدتها في مواجهة تحديات حضارية أكبر هي العولمة المتوحشة والأخطار السياسية العالمية وغيرها من معضلات الحضارة والمدنية الحديثة. إن الهوية الوطنية ليست ترفاً تهفو إليه قلوب أهل الإمارات الذين يعيشون في مجتمع الرفاهية الحالية، بل هي الأساس الذي يجب أن نبني عليه مستقبل الأجيال القادمة، لذا يجب أن يكون لمستقبل تلك الأجيال نصيب حاضر في أذهان صناع القرار اليوم والغد.

الخاتمة

تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة اليوم أسرع دول الخليج نمواً وأكثرها تأثراً بالمتغيرات الخارجية الدولية والإقليمية، هذه المتغيرات التي تترك تأثيراً كبيراً على بنية الدولة الاقتصادية والاجتماعية. فلا غرو أن تكون هذه الدولة هي المقياس أو البارومتر الذي يقيس سرعة ونبض هذه المتغيرات في إقليم الخليج بأسره. لذا، فلابد أن تتصدى الدولة لأي تحدٍ بقوة وإصرار؛ لأنه ما لم تواجه الدولة هذه التحديات فإنها سوف تؤثر على مشروعات التنمية المستدامة. إن التغلب على هذه التحديات وتطويع مخرجاتها لخدمة أغراض التنمية الشاملة والمستدامة ضرورة حياتية وضرورة حضارية في آن معاً. ولقد أثبتت الأحداث المحلية والإقليمية الراهنة أن كلاً من القيادة السياسية والمجتمع على وعي تام بأهمية تكاتف الجهود لمواجهة هذه التحديات واجتياز العقبات للوصول إلى تحقيق الأهداف المرسومة.

لقد أفرزت عملية التنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة عدة تحديات قد يكون أصعبها هو ذلك الواقع السكاني الفريد؛ حتى أضحى الحديث عن الخلل السكاني والانفتاح والتنوع العرقي الذي تشهده دولة الإمارات الشغل الشاغل للعديد من الكتاب والمهتمين. وبات النقاش حول هذا الموضوع، القديم الجديد، يأخذ بعداً مختلفاً في كل مرحلة من مراحل نمو الدولة. فأحياناً يقفز هذا الموضوع إلى السطح ليشغل حيزاً كبيراً في وسائل الإعلام، مثيراً الكثير من الجدل والنقاش ليعود ويخبو أحياناً كثيرة لصالح قضايا محلية أكثر إلحاحاً. أما النقاش حول هذا الموضوع فيأخذ صورة علنية مفتوحة أحياناً ومغلقة ومعتماً عليها أحياناً أخرى. ولم يفرز هذا الجدل خلال العقود

الثلاثة الماضية أي حلـول جذريـة لحلهـا. لـذا يبـدو وكـأن عمليـة التنميـة في الإمارات قد كرست واقعاً سكانياً جاء ليبقى. ولذا يقترح البعض "التجنيس" و"تدوير العمالة" بأنهما الحل الذي يحمي الإمارات من المأزق السكاني الحالي. فهذا الاقتراح هو الحل المنطقي لذلك الخلل في التركيبة السكانية ولزيادة نسبة المواطنين المتدنية والتي حولت المواطنين إلى أقلية في مجتمعهم. إنـه الحـل الـذي لجأ إليه قبلنا الكثير من الدول الصناعية القليلة السكان.

من جانـب آخـر، فـإن التوزيـع العـادل للثروة ومساعدة الإمـارات الصغيرة على الوقوف على قدميها يكرس الروح القومية ويساعد على تعزيـز الولاء والانتماء للوطن الكبير. أما التحديات الاجتماعيـة فـيمكن التخفيـف من آثارها السلبية عن طريق التنمية المستدامة على مستوى واحـد في كافـة الإمارات. فلا يمكن أن تتركز التنمية في الإمارات الكبيرة والغنية بينما تحـرم الإمارات الصغيرة من التنمية الشاملة. كما يجـب الاهـتمام بـالتعليم النـوعي الذي يفرز نوعية متميزة من العمالة المناسبة لـسوق العمـل والاهـتمام بنـشر الوعي الاجتماعي الذي يساهم في خلق مواطن متميز يشارك في خدمة وطنـه باجتهاد وقدرة. وفي الختام فإن هذه التحديات لا يمكن التخلص منها نهائيـاً واستئصالها من جذورها ما لم يـتم التـصدي لهـا بقـوة وعـزم وإرادة رسـمية وشعبية قائمة على الشفافية التامـة والمواجهـة الـصريحة مـع الـنفس ووضـع المصلحة العليا للوطن فوق كل المصالح الشخصية الضيقة. إن هذه الـسياسة وحدها هي الكفيلة بإيجاد الحلول المنطقية للمشكلات التي تواجه مجتمعنا.

وأخيراً، فإن هناك من يعتقد بأننا هنا في دولة الإمارات العربية المتحـدة نظهر تخوفاً زائداً مـن بعـض التحـديات التـي تواجهنـا، فنحـاول تـضخيم

وتهويل بعض التحديات الوهمية على حساب تحديات حقيقية تواجهنا. فهذه الفئة تعتقد بأن هذه التحديات التي تواجهها دولة الإمارات هي تحديات طبيعية واجهتها من قبل جميع الدول المتقدمة وسوف تواجه دولاً أخرى كثيرة، وإذاً فالتخوف الذي نظهره غير مبرر، ولا يستحق كل هذا الحجم الزائد. وعلى الرغم من أننا لا نتوقع أن يتوقف هذا الجدل والنقاش قريباً، فيجب الاعتراف بأن أحد أهم التحديات المستقبلية التي تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة هو معرفة الفرق بين التحديات الحقيقية والتحديات الوهمية.

الهوامش

1. انظر:
Fatma Al-Sayegh, "Post 9/11 Changes in the UAE" ، *Middle East Policy*, Vol XI, Summer 2004, Number 2, 107

2. فاطمة الصايغ، الإمارات العربية المتحدة: من القبيلة إلى الدولة ، (العين: دار الكتاب الجامعي، 2000)، ص234 - 236.

3. انظر جريدة الإمارات اليوم ، العدد 75، 2 كانون الأول/ ديسمبر 2005.

4. فاطمة الصايغ، الإمارات العربية المتحدة من القبيلة إلى الدولة، ص 244.

5. المصدر السابق، ص 246.

6. Graeme Wilson, *Rashid's Legacy*, Dubai, 2006, 564.

7. محمد مرسي عبدالله، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، (الكويت: دار القلم، 1981)، ص 322.

8. انظر: فاطمة الصايغ، الإمارات العربية والخط الجوي البريطاني إلى الشرق [1929-1952] (أبوظبي: منشورات المجمع الثقافي، 1995).

9. Graeme Wilson, op. cit., 233.

10. جريدة الخليج، العدد 9960، 26 آب/ أغسطس 2006.

11. جريدة الخليج ، العدد 9893، 20 حزيران/ يونيو 2006.

12. جريدة الخليج، العدد 9960، 26 آب/ أغسطس 2006.

13. قامت كل من دولة الكويت ومصر والمملكة العربية السعودية وغيرها من الدول العربية بمساعدة مشيخات الإمارات مادياً وتعليمياً من خلال إنشاء المستشفيات والمدارس وتزويدها بالمدرسين والخبرات العربية، ولم تنس الإمارات قط هذا الدعم الذي كان له الأثر الفاعل في مساعدتها لتقف على قدميها.

نبذة عن المحاضرة

د. فاطمة الصايغ

الدكتورة فاطمة الصايغ أستاذة التاريخ بجامعة الإمارات العربية المتحدة، وهي عضو في مجلس دبي الثقافي. وهي مهتمة بتاريخ ومجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة، وتاريخ دول الخليج العربي، والمرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة والخليج العربي، والإرساليات التنصيرية في دول الخليج العربي، والتاريخ الاقتصادي والاجتماعي لدول الخليج العربي.

تحمل درجة الدكتوراه من جامعة إيسيكس في بريطانيا عام 1989، ودرجة الماجستير من جامعة ويسكونسن في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1984، ودرجة الليسانس من جامعة الكويت.

حصلت على جائزة الشيخ راشد بن سعيد المكتوم للتفوق العلمي عام 1991، وجائزة سلطان بن علي العويس لأفضل كتاب عن دولة الإمارات العربية المتحدة لعام 1997 عن كتاب «الإمارات العربية المتحدة من القبيلة إلى الدولة».

نشرت عدداً من الكتب والدراسات، من أبرزها: **الإمارات العربية والخط الجوي البريطاني إلى الشرق [1929 - 1952]**، (1995)، و**الإمارات العربية المتحدة من القبيلة إلى الدولة**، (1997)، الذي أعيدت طباعته عامي 1998 و2000، و**رسائل السركال: تاريخ الإمارات العربية المتحدة المستخلص من رسائل الوكيل الوطني في الشارقة 1852 - 1935**، (قيد

النشر)، وتاريخ الخليج العربي: التكوين السياسي والتطور الاقتصادي والاجتماعي، (2003)، والإمارات العربية المتحدة: التحديات التاريخية والتكوين الحضاري، (قيد النشر)، والإمارات العربية المتحدة: التكوين السياسي والتطور الاقتصادي **1971 – 2000**، (بالاشتراك مع جامعة طشقند للدراسات الحكومية، جمهورية أوزبكستان)، ودبي: البدايات والتحولات، (2006).

شاركت الدكتورة فاطمة الصايغ في أكثر من 30 مؤتمراً علمياً عالمياً و30 مؤتمراً علمياً عربياً ومحلياً. كما قامت بإلقاء العديد من المحاضرات في جامعات ومراكز عربية ودولية. كما أن لها العديد من المشاركات الصحفية الأسبوعية والشهرية. وهي عضو في العديد من الهيئات؛ كجمعية التاريخ والآثار لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وجمعية دراسات الشرق الأوسط MESA (الولايات المتحدة الأمريكية)، واتحاد المؤرخين العرب (القاهرة)، وجمعية الاجتماعيين (الشارقة)، والعضوية الشرفية لاتحاد المؤرخين المغاربة (المغرب).

تعمل حالياً مديرة تحرير مجلة شؤون اجتماعية، وهي عضو في الهيئة الاستشارية لمجلة الفن والتراث الشعبي، وجمعية النخيل برأس الخيمة، وجمعية دراسات الخليج (الولايات المتحدة الأمريكية)، وهي الأمين العام لموسوعة الإمارات العربية المتحدة ورواق عوشة بنت حسين الثقافي.

صدر من سلسلة
محاضرات الإمارات

14. تأثير تكنولوجيا الفضاء والكومبيوتر على أجهزة الإعلام العربية

محمد عارف

15. التعليم ومشاركة الآباء بين علم النفس والسياسة

دانييل سافران

16. أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

العقيد الركن/ محمد أحمد آل حامد

17. الإمارات العربية المتحدة «آفاق وتحديات»

نخبة من الباحثين

18. أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني

صاحب السمو الملكي الفريق أول ركن
خالد بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود

19. السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والصراع العربي ـ الإسرائيلي

د. شبلي تلحمي

20. العلاقات الفلسطينية ـ العربية من المنفى إلى الحكم الذاتي

د. خليل شقاقي

21. أساسيات الأمن القومي: تطبيقات على دولة الإمارات العربية المتحدة

د. ديفيد جارنم

22. سياسات أسواق العمالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. سليمان القدسي

23. الحركات الإسلامية في الدول العربية

خليل علي حيدر

24. النظام العالمي الجديد

ميخائيل جورباتشوف

25. العولمة والأقلمة: اتجاهان جديدان في السياسات العالمية

د. ريتشارد هيجوت

26. أمن دولة الإمارات العربية المتحدة: مقترحات للعقد القادم

د. ديفيد جارنم

27. العالم العربي وبحوث الفضاء: أين نحن منها؟

د. فاروق الباز

28. الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في روسيا الاتحادية

د. فكتور ليبيديف

29. مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. ابتسام سهيل الكتبي

د. جمال سند السويدي

اللواء الركن حيي جمعة الهاملي

سعادة السفير خليفة شاهين المرر

د. سعيد حارب المهيري

سعادة سيف بن هاشل المسكري

د. عبدالخالق عبدالله

سعادة عبدالله بشارة

د. فاطمة سعيد الشامسي

د. محمد العسومي

30. الإسلام والديمقراطية الغربية والثورة الصناعية الثالثة: صراع أم التقاء؟

د. علي الأمين المزروعي

31. منظمة التجارة العالمية والاقتصاد الدولي

د. لورنس كلاين

32. التعليم ووسائل الإعلام الحديثة وتأثيرهما في المؤسسات السياسية والدينية

د. ديل إيكلمان

33. خمس حروب في يوغسلافيا السابقة

اللورد ديفيد أوين

34. الإعلام العربي في بريطانيا

د. سعد بن طفلة العجمي

35. الانتخابات الأمريكية لعام 1998

د. بيتر جوبسر

36. قراءة حديثة في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة

د. محمد مرسي عبدالله

37. أزمة جنوب شرقي آسيا: الأسباب والنتائج

د. ريتشارد روبيسون

38. البيئة الأمنية في آسيا الوسطى

د. فريدريك ستار

39. التنمية الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة من منظور عالمي

د. هانس روسلينج

40. الانعكاسات الاستراتيجية للأسلحة البيولوجية والكيماوية على أمن الخليج العربي

د. كمال علي بيوغلو

41. توقعات أسعار النفط خلال عام 2000 وما بعده ودور منظمة الأوبك

د. إبراهيم عبدالحميد إسماعيل

42. التجربة الأردنية في بناء البنية التحتية المعلوماتية

د. يوسف عبدالله نصير

43. واقع التركيبة السكانية ومستقبلها في دولة الإمارات العربية المتحدة

د. مطر أحمد عبدالله

44. مفهوم الأمن في ظل النظام العالمي الجديد

عدنان أمين شعبان

45. دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة

د. ديفيد جارنم

46. العولمة: مشاهد وتساؤلات

د. نايف علي عبيد

47. الأسرة ومشكلة العنف عند الشباب (دراسة ميدانية لعينة من الشباب في جامعة الإمارات العربية المتحدة)

د. طلعت إبراهيم لطفي

48. النظام السياسي الإسرائيلي: الجذور والمؤسسات والتوجهات

د. بيتر جوبسر

49. التنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي في ظروف اجتماعية متغيرة

د. سهير عبدالعزيز محمد

50. مصادر القانون الدولي: المنظور والتطبيق

د. كريستوف شرور

51. الثوابت والمتغيرات في الصراع العربي ـ الإسرائيلي وشكل الحرب المقبلة

اللواء طلعت أحمد مسلم

52. تطور نظم الاتصال في المجتمعات المعاصرة

د. راسم محمد الجمال

53. التغيرات الأسرية وانعكاساتها على الشباب الإماراتي:
تحليل سوسيولوجي

د. سعد عبدالله الكبيسي

54. واقع القدس ومستقبلها في ظل التطورات الإقليمية والدولية

د. جواد أحمد العناني

55. مشكلات الشباب: الدوافع والمتغيرات

د. محمود صادق سليمان

56. محددات وفرص التكامل الاقتصادي
بين دول مجلس التعـاون لدول الخليـج العربية

د. محمد عبدالرحمن العسومي

57. الرأي العام وأهميته في صنع القرار

د. بسيوني إبراهيم حمادة

58. جذور الانحياز: دراسة في تأثير الأصولية المسيحية
في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية

د. يوسف الحسن

59. ملامح الاستراتيجية القومية في النهج السياسي
لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

د. أحمد جلال التدمري

60. غسل الأموال: قضية دولية

مايكل ماكدونالد

61. معضلة المياه في الشرق الأوسط

د. غازي إسماعيل ربابعة

62. دولة الإمارات العربية المتحدة: القوى الفاعلة في تكوين الدولة

د. جون ديوك أنتوني

63. السياسة الأمريكية تجاه العراق

د. جريجوري جوز الثالث

77. التطور التدريجي لمفاوضات البيئة الدولية:
من استوكهولم إلى ريودي جانيرو

مارك جيدوبت

78. اقتصـادات الخليـج العـربي: التحديات والفرص

د. إبراهيم عويس

79. الإسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور إسلامي

د. محمد عمارة

80. إحصاءات الطاقة:
المنهجية والنماذج الخاصة بوكالة الطاقة الدولية

جون دينمان و ميكي ريسي و سوبيت كاربوز

81. عمليات قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام:
تجربة أردنية

السفير عيد كامل الروضان

82. أنماط النظام والتغيرات في العلاقات الدولية:
الحروب الكبرى وعواقبها

د. كيتشي فوجيوارا

83. موقف الإسلاميين من المشكلة السكانية وتحديد النسل

خليل علي حيدر

84. الدين والإثنية والتوجهات الأيديولوجية في العراق:
من الصراع إلى التكامل

د. فالح عبدالجبار

85. السياسة الأمريكية تجاه الإسلام السياسي

جراهام فولر

86. مكانة الدولة الضعيفة في منطقة غير مستقرة: حالة لبنان

د. وليد مبارك

87. العلاقات التجارية بين مجلس التعاون
لدول الخليج العربية والاتحاد الأوربي: التحديات والفرص

د. رودني ويلسون

88. احتمالات النهضة في "الوطن العربي" بين تقرير
التنمية الإنسانية العربية ومشروع الشرق الأوسط الكبير

د. نادر فرجاني

89. تداعيات حربي أفغانستان والعراق على منطقة الخليج العربي

د. أحمد شكارة

90. تشكيل النظام السياسي العراقي:
دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

جيمس راسل

91. الاستراتيجية اليابانية تجاه الشرق الأوسط
بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر

د. مسعود ضاهر

92. الاستخبارات الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر: سد الثغرات

إيلين ليبسون

93. الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوربي والعراق:
تحديات متعددة للقانون الدولي

ديفيد م. مالون

94. الحرب الأمريكية على الإرهاب وأثرها على العلاقات الأمريكية – العربية

جيمس نويز

95. القضية الفلسطينية وخطة الانفصال عن غزة:
آفاق التسوية.. انفراج حقيقي أم وهمي؟

د. أحمد الطيبي ومحمد بركة

96. حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق
وانعكاساتها الاستراتيجية الإقليمية

د. أحمد شكارة

97. سيناريوهات المستقبل المحتملة في العراق

كينيث كاتزمان

98. الأسلحة النووية في جنوب آسيا

كريس سميث

99. العلاقات الروسية مع أوربا والولايات المتحدة الأمريكية
انعكاسات على الأمن العالمي

فيتالي نومكن

100. تقنيات التعليم وتأثيراتها في العملية التعليمية: دراسة حالة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة الإمارات العربية المتحدة

د. مي الخاجة

101. الخليج العربي واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي

لورنس كورب

102. مواجهة التحدي النووي الإيراني

جاري سامور

103. الاقتصاد العراقي: الواقع الحالي وتحديات المستقبل

د. محمد علي زيني

104. مستقبل تمويل صناعة النفط العراقية

د. علي حسين

105. المشاركة الاستراتيجية الأسترالية في الشرق الأوسط: وجهة نظر

ديفيد هورنر

106. سوريا ولبنان: أصول العلاقات وآفاقها

حازم صاغية

107. تنفيذ الاتفاقيات الدولية وقواعد القانون الدولي
بين التوجهات الانفرادية والتعددية

د. أحمد شكارة

108. التحديات ذات الجذور التاريخية التي تواجه
دولة الإمارات العربية المتحدة

د. فاطمة الصايغ

قسيمة اشتراك في سلسلة

«محاضرات الإمارات»

الاسم :

المؤسسة :

العنوان :

ص. ب : المدينة :

الرمز البريدي :

الدولة :

هاتف : فاكس :

البريد الإلكتروني :

بدء الاشتراك: (من العدد: إلى العدد :

رسوم الاشتراك*

للأفراد:	110 دراهم	30 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً

- ☐ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ☐ للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية شاملة المصاريف.

على أن تسدد القيمة بالدرهم الإماراتي أو بالدولار الأمريكي باسم مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

حساب رقم 1950050565 ـ بنك أبوظبي الوطني ـ فرع الخالدية

ص. ب: 46175 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

ترجى موافاتنا بنسخة من إيصال التحويل مرافقة لقسيمة الاشتراك إلى العنوان التالي:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

قسم التوزيع والمعارض

ص.ب: 4567 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044445 (9712) فاكس: 4044443 (9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ae

الموقع على الإنترنت: http://www.ecssr.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك



مـركـز الإمـارات للـدراسـات والبحـوث الاستـراتيجيـة

ص.ب: 4567 ، أبوظبي ، دولة الإمارات العربية المتحدة، هاتف: 4044541-9712+ ، فاكس: 4044542-9712+
البريد الإلكتروني: pubdis@ecssr.ae ، الموقع على الإنترنت: www.ecssr.ae

ISSN 1682-122X

ISBN 9948-00-895-2



